الفصل الثانى

اليهود فى أوروپا ومحكمة تفتيش جمهورية البندقية فى القرنين السادس عشر والسابع عشر (١٥٥٠ ــ ١٦٧٠)

obeikandl.com

obeikandl.com

محاكم التفتيش فى جمهورية البندقية

فى يوم ٢٢ أبريل عام ١٥٤٧، أصدر الدوج ـ أى حاكم البندقية ـ بالاشتراك مع ستة من مستشاريه مرسومًا استهدفوا منه بعث الحياة فى نظام محاكم التفتيش من أجل محاربة الهرطقة. وتعهد ثلاثة من وجهاء البندقية مع بطريرك البندقية والمحقق الإسپانى بمعاقبة المهرطقين عن طريق إقامة محكمة التفتيش فى البندقية التى اشتهرت بالتنوع العرقى خلافًا عن معظم المدن الأوروپية، وكثيرًا ما كانت هذه المحكمة تتلقى القضايا الواردة إليها من المناطق البعيدة التابعة لهذه الجمهورية. وبحكم موقعها التجارى، كانت البندقية مكانًا لالتقاء الطوائف المختلفة، كما كانت فى الوقت نفسه مكانًا لصدامهم، ففيها احتدم الصراع بين الكاثوليك والپروتستانت، وبين المسيحيين واليهود، وبين المسيحيين والمسلمين. ورغم أن الدين الرسمى السائد فى جمهورية البندقية كان المذهب الكاثوليكى، فإنها اشتهرت بالحرية والسماحة الدينية التى لا تفرق بين المؤمنين والكفار والملاحدة وغلاة المتعصبين الدينيين.

وفى قلب البندقية الكاثوليكية عاشت جالية كبيرة من التجار الألمان والعمال المهاجرين ممن اتبعوا المذهب البروتستانتى الذى استحدثه المصلح الدينى المعروف مارتن لوثر، وتركز هؤلاء العمال البروتستانت قرب الريالتو، محال الصرافة الألمانية الواقعة على القناة الكبيرة. وجاء من فرنسا وأرجاء أوروپا طلبة كثيرون للغاية لتلقى العلم فى جامعة پادوا الإيطالية، الأمر الذى هدد بتفشى المذهب البروتستانتى فيهم، والذى عرف أتباعه من فرنسا بطائفة الهوجونوت. ورغم إحياء محكمة تفتيش البندقية، أصبحت هذه المدينة قبلة المناهضين للدين المسيحى والثائرين عليه، مثل الرافضين للمعمودية الذين لم يتشككوا فى مقدسات الكنيسة المسيحية فحسب، بل تشككوا أيضًا فى ألوهية المسيح وصحة العهد الجديد. والجدير بالذكر أن بابا روما وافق على إعطاء أتباع الكنيسة اليونانية الأرثوذكسية القاطنين فى البندقية الحق فى الصلاة والعبادة وفقًا للطقوس الأرثوذكسية.

وبلغت البندقية حدًّا من السماحة جعل السلطات هناك توفر الحماية لهؤلاء اليونانيين الأرثوذكس البالغ عددهم آلاف الأشخاص.

وبسبب جو الحرية الدينية الذى ساد البندقية، التجأ إليها كثير من اليهود البرتغاليين الذين اعتنقوا الدين المسيحى، والذين ظلوا مترددين بين الديانتين، فضلًا على أن بعض اليهود ذهبوا إلى البندقية توطئة لهجرتهم إلى تركيا العثمانية. وفضل بعض اليهود المتحولين إلى المسيحية البقاء فى حارات اليهود فى البندقية على العودة إلى ماضيهم المسيحى فى لشبونة وأنتويرب وغيرهما من المدن الأوروبية. وفى البندقية اشتغل اليهود بأعمال الصرافة، واحتضنت هذه المدينة اليهود الأوروبيين القادمين إليها من إسپانيا والبرتغال وهولندا، وكذلك اليهود السفارديم القادمين من القسطنطينية وسالونيكا والقاهرة. وبالنظر إلى وجود علاقات تجارية قديمة وقوية بين البندقية ومنطقة الشرق الأدنى، وفد إليها تجار مسلمون من آسيا ودول البلقان، ولكنهم لم يبنوا مسجدًا هناك على عكس اليهود الذين أنشؤوا عددًا من المعابد فيها. والأمر الذى دفع البندقية إلى انتهاج هذه السماحة الدينية هو أنها عادت على المدينة بالانتعاش الاقتصادى والرواج التجارى، وكان الهدف من إحياء محاكم التفتيش فيها هو العمل على ضمان سيادة المذهب الكاثوليكى على سواه من الملل والنحل، وهو هدف شاركها فيه القضاة فى المحاكم المدنية والعلمانية، وتضامن المحققون فى محاكم التفتيش والقضاة العلمانيون فى محاربة الهرطقة ما استطاعوا إلى ذلك سبيلًا، ومنع الأجانب الذين يقطنون فيها من التعريض بالعقيدة المسيحية أو الإساءة إليها. ورغم الصراع الذى احتدم بين الكرسى الباباوى وجمهورية البندقية الساعية إلى الاستقلال، نجد أن التقرير المرفوع إلى روما عام ١٦١٢ يصرح بأن مدينة البندقية تحيا بنعمة الله حياة كاثوليكية، ورغم تعدد الشعوب والأمم القادمة من بلاد بعيدة لتسكنها، فإنها لا تحاول إثارة أية مشاكل دينية أو طائفية ولا تحاول تعكير الجو الكاثوليكى السائد. ويضيف التقرير أن محكمة التفتيش التى أنشئت فى البندقية استطاعت بفضل يقظتها ونشاطها وهمة المفوض الباباوى والبطريرك، أن تمنع ظهور الهرطقة، وذلك بدعم ومساندة الذراع العلمانية أو السلطة المدنية.

وفى الشهور الأولى من عام ١٥٤٧ أخفقت آمال البندقية فى الاستقلال عن روما وحكومة الهابسبرج، كما أخفق سعيها إلى التحالف مع إنجلترا وألمانيا التى اعتنق عدد من حكامها وأمرائها المذهب البروتستانتى، كما فشل تحالفها مع ملك فرنسا، وحذر الكرسى الباباوى من احتضان المهرطقين البروتستانت أو إقامة علاقة معهم، مما جعل هذه المدينة تعيد حساباتها وتتخذ موقفًا حياديًّا إزاء دول أوروبا الغربية. غير أن البندقية اتبعت سياسة معتدلة فى محاربة الهرطقة والمهرطقين، ومن ثم نراها تتصدى للمذهب البروتستانتى المنشق على الكنيسة الكاثوليكية والأفكار التهويدية المناهضة للمسيحية.

وعبر چيوفانى ديلا كاسا المفوض الباباوى فى البندقية فى الفترة من ١٥٤٤ إلى ١٥٤٩ عن ترحيبه بالإجراءات التى اتخذتها هذه المدينة ضد المهرطقين، كما عبر عن سروره لأن هذه الإجراءات تمت دون مشقة أو صعوبات. يقول كاسا فى هذا الشأن: «لقد أعطانى الله نعمة كبيرة عندما سمح لى بإنشاء محاكم التفتيش فى هذه البلاد بأمان وسلام ودون أن يحدث ما يعكر الصفو». ومما مهد الطريق إلى إنشاء محاكم التفتيش فى البندقية أن هذه المحاكم سمحت باشتراك السلطة المدنية أو العلمانية فى تسيير أمورها.

وفى غضون ثلاثة أو أربعة أعوام عبر البابا يوليوس الثالث (١٥٥٠ـ ١٥٥٥) عن قلقه الشديد لاختراق السلطة المدنية لدوائر محاكم التفتيش. وبرزت هذه السلطة المدنية بوجه خاص فى جمهورية البندقية وميلانو ولومبارديا. ورأت السلطة المدنية أن تعقب الهرطقة لا ينبغى أن ينسى القضاء الكنسى حيدته وموضوعيته. ومن جانبه سعى البابا فى عام ١٥٥١ إلى تطويق النفوذ العلمانى داخل محاكم التفتيش، فقد أصر على اشتراك المدنيين فى القبض على المهرطقين وفى محاكمتهم وإصدار الأحكام بوصف هؤلاء المدنيين مساعدين للمحققين فقط أو مجرد مراقبين. وفى المقابل أقرت روما إعطاء البندقية مساحة أوسع من الحرية أكثر من بقية البلاد التابعة لها.

ففى مدينة البندقية كانت محكمة التفتيش تضم ثلاثة أعضاء علمانيين كان من المفروض أن يتم اختيارهم بناء على تقواهم وقوة إيمانهم بالكنيسة الكاثوليكية، فى حين أنه كان لحكام الأسقفيات الأخرى فى جمهورية البندقية أو نوابهم الحق فى حضور المحاكمات بغض النظر عن إيمانهم وتقواهم.

ويقيم مكتب البندقية المقدس محكمة فى الأسقفيات ذات الأهمية الكبيرة، فى حين أقيمت فى معظم الأسقفيات الأخرى محاكم تفتيش تكونت كل محكمة منها من أسقف أو راعى كنيسة بالإضافة إلى محقق من طائفة الرهبان من الفرنسيسكان أو الدومنيكان، ويحضر الجلسات رجال قانون محليون يتوقف عددهم على مطلب رجال الكنيسة. واحتدم الخلاف حول الدور الذى يلعبه هؤلاء القانونيون، علمًا بأن محكمة التفتيش فى البندقية لم تخول سلطة توجيه المحاكم المحلية فى بقية أرجاء هذه الجمهورية، فضلًا على أنها لم تتمتع بصلاحية الاستئناف بحيث تلجأ إليها المحاكم المحلية.

ورغم ذلك فإنها كانت تتمتع بسلطة احتياطية تؤهلها لإصلاح أوجه القصور التى تشوب المحاكم المحلية، بمعنى أن المفوض الباباوى فى البندقية أنيط به تحمل المسؤولية العامة فى جميع الشؤون الكنسية بما فى ذلك محاكم التفتيش من الأراضى التابعة لجمهورية البندقية.

وفى بعض الأحيان تولت محكمة تفتيش البندقية النظر فى قضايا تخص المحاكم الإقليمية، وأعادت البندقية النظر فى هذه القضايا، عندما اعترى الضعف الأسقفيات وأصابها الهزال. وفى عام ١٥٩١، صدرت الأوامر إلى مفتش محكمة تفتيش البندقية بوجوب اقتصار صلاحياته على البندقية نفسها بحيث لا تمتد إلى خارجها، اللهم إلا إذا كانت الكنيسة لم تعين أى محقق فى هذه البلاد.

ولا مناص من الاعتراف بأن الإحصائيات الواردة هنا تقريبية وليست بطبيعة الحال نهائية. ويعتبر باسينى، وجيومو من أبرز المشتغلين بالإحصائيات آنذاك، وبعد بداية القرن السادس عشر يحصى الأرشيف ما يقرب من ١٥٥٠ قضية منظورة ينتمى معظمها إلى الجزء الثانى من هذا القرن، والملاحظ أن ازدياد عدد القضايا المنظورة أمام محاكم تفتيش البندقية جاء نتيجة اشتداد ساعد هذه المحاكم بعد عام ١٥٤٧. وقد اندرج نحو ثمانمائة من هذه القضايا تحت تصنيف المذهب اللوثرى، أى البروتستانتى، كما كان هناك نحو ٣٥ قضية مرفوعة ضد الرافضين للمعمودية التى تعتبر ركنًا أساسيًّا فى الدين المسيحى، وقد عاقبت محاكم التفتيش هؤلاء الرافضين بالموت غرقًا. وكانت نحو ١٥٠ حالة (أى عشر مجموع الحالات) يتعلق بحيازة ونشر الكتب المحظورة. ويبدو أن عدد قضايا السحر والشفاء عن طريق الشعوذة كان يمثل ثمن العدد الكلى للقضايا، وطبقًا لباسينى، وچيومو اللذين اشتغلا بإعداد الإحصائيات، بلغ عدد المتهمين بالتهويد ثلاثة وأربعين شخصًا، ولكن البعض الآخر يقدر عددهم بأكثر من سبعين متهمًا.

وأيضًا احتفظ القرن السابع عشر بسجل يحتوى على نحو ١٤٨٠ قضية يدل فحصها على أن السواد الأعظم منها قد تحول من الاتهام بالپروتستانتية إلى ممارسة السحر والشعوذة التى وصلت قضاياها إلى ٦٩٥ قضية، أى ما يقرب من ٥٠٪ من مجموع القضايا المنظورة، وانخفض عدد قضايا البروتستانتية إلى ١٢٥ حالة، ولكن حالات البروتستانتية المتزمتة المعروفة بالكالڤينية ارتفع عددها إلى ٤٦ حالة، كما انحسر انحسارًا شديدًا عدد القضايا المرفوعة ضد الكتب المحظورة.

ولكن حالات اعتناق الإسلام التى كانت ضئيلة للغاية فى القرن السادس عشر، ارتفعت إلى ما يقرب من ٥٪ من مجموع القضايا فى القرن السابع عشر، وكان معظم حالات الإسلام قضايا مسيحيين اعتنقوا الإسلام نتيجة وقوعهم أسرى فى أيدى المسلمين؛ ولأن إسلامهم لم يكن عن اقتناع فقد اعترفوا للمكتب المقدس بندمهم على ما ارتكبوه من خطأ. ومن الواضح أن القرن السابع عشر شاهد تدهورًا فى أخلاق الكثيرين من رجال الإكليروس؛ حيث إن محاكم التفتيش نظرت ٧٨ حالة، استغل فيها آباء الاعتراف هذا الطقس الكنسى المقدس لمراودة النساء المعترفات عن

أنفسهن. ولم يطرأ على علاقة محاكم التفتيش باليهود والتهويديين فى جمهورية البندقية (وغالبيتهم من الإسپان والبرتغاليين) أى تغير جذرى حتى نهاية عقد الثلاثينيات من القرن السابع عشر. وطبقًا لتقديرات باسينى، وجيومو، ظهرت فى خلال هذا القرن أربع وثلاثون حالة تهويد.. وبينما كانت مظاهر الهرطقة التهويدية جلية وواضحة فى عقدى السبعينيات والثمانينيات من القرن السادس عشر، أصبحت هذه القضايا واهية الأركان تقوم على مجرد الاشتباه.

وكذلك بعد أن كان التهويديون المقدمون فى هذين العقدين ينتمون إلى طبقة التجار الموسرين، أصبحوا من الآن اليهود الفقراء والمعدمين، ويبدو أن هذا التحول الذى طرأ على محكمة تفتيش البندقية كان نحو عام ١٥٨٠، أى فى أواخر القرن السادس عشر، عندما رفع پاولو جنيتى المفوض البابوى تقريرًا عن حالة الكنيسة فى البندقية، جاء فيه أن اهتمام محاكم التفتيش فى البندقية أصبح ينصب فقط على الشعوذة والخزعبلات وارتداد اليهود المتحولين إلى المسيحية إلى دينهم الأصلى. كان هؤلاء اليهود المرتدون كما أسلفنا ينحدرون من إسپانيا والبرتغال. لم تمض تسعة أعوام حتى قدم مجلس شيوخ البندقية إلى هؤلاء اليهود المرتدين ضمانات تحميهم من الاضطهاد. غير أن الاشتغال بالسحر والشعوذة ظل التهمة الأكبر والأعم، وتعددت صوره وأشكاله من عبادة الشيطان إلى تحضير الأرواح إلى الشفاء عن طريق التعاويذ والأحجبة إلى قراءة الكف والطالع.

ويشير التقرير الذى كتبه البطريرك تيبولو بشأن أسقفيته عام ١٦٢٢ إلى انخفاض فى نشاط محاكم التفتيش فى أوائل القرن السابع عشر، تمثل فى قلة عدد الاجتماعات التى كانت هذه المحاكم تعقدها. ويؤكد لنا رجل القانون پولو ساربى فى عام ١٦٢٢ أن الهرطقة فى البندقية ولت وانقضت وأصبحت مجرد ذكرى. يقول ساربى إن محاكم التفتيش لم يعد لديها قضايا هرطقة حقيقية تنظرها، فهى تنظر فى أمر أناس يسيئون إلى الدين المسيحى بسبب نزقهم وحماقتهم المتمثلة فى الحديث إلى وجود محاكم التفتيش فى البندقية، واقترح أنه يمكن للبطريرك نفسه أو مجلس العشرة أن يقوم بعملها وينظر فى أمر هذه التجاوزات.

لم تكن محاكم التفتيش فى البندقية فى أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر تعنى بملاحقة المهرطقين، فقد احتدم النقاش بين الأعضاء العلمانيين فى هذه المحاكم وبين المتحمسين من رجال الكنيسة؛ حيث ذكرهم هؤلاء العلمانيون بأن واجب محاكم التفتيش الأول ليس تثبيت العقيدة الكاثوليكية، فقد سبق لها أن فعلت ذلك ولكن واجبها يتلخص فى إصلاح ما يرتكبه الأفراد من أخطاء. وفى خلال ستة عقود منصرمة سعت الكنيسة إلى توقع الأخطاء قبل حدوثها، أى أنها أخذت الناس بالظنون والشبهات. ومن أهم الواجبات الملقاة على عاتق

المحقق فى عقد الستينيات فى القرن السادس عشر حظر الكتب الضارة والمسيئة على الصعيدين الدينى والسياسى، واستحدث المحققون نظامًا يمكنهم من فحص المخطوطات قبل نشرها، كما يمكنهم من التحكم والسيطرة على دخول الكتب الأجنبية المستوردة مستعينين فى ذلك بجيش جرار من المساعدين الرهبان المكلفين بالاضطلاع بهذه المهمة فى عامى ١٥٦٩ ـ ١٥٧٠. ورغم محاولة إشراك بعض أعضاء المكتب المقدس فى أداء هذه المهمة فإنها كانت بالدرجة الأولى مهمة المحقق وحده؛ حيث إنه المختص بتشخيص الهرطقة. ولتأكيد مسؤولية المحقق عن حظر الكتب نقول إن المحقق فى البندقية استأثر لنفسه بهذه المهمة، ففى عام ١٦٢٣ على سبيل المثال رفض أن ينيب عنه من يتولى حظرها.

وفى نهاية القرن السادس عشر، نجحت حكومة البندقية فى مقاومة الرأى المناوئ بأن يقوم المطبعيون والناشرون وبائعو الكتب بالقسم أمام الأسقف والمحقق على الالتزام بقائمة الكتب المحظورة التى وضعها البابا كليمنت وطرد المهرطقين من اتحادهم. وبحلول عام ١٦٢٣ درج المكتب المقدس على عقد مجمع سنوى للاستماع فيه إلى العهد الذى يقطعه المبشرون على أنفسهم بأداء واجبهم على خير وجه. وتسببت مشكلة تناول الأطعمة الخاصة بالصوم فى ملاحاة شديدة. وأيضًا تسببت الأقليات فى البندقية، وخاصة الألمان الذين يقطنون سوق الصرافة فى إزعاج الكنيسة الرومانية إزعاجًا شديدًا؛ لأن هذه الأقليات الأجنبية دأبت على انتهاك قواعد التغذية المتبعة فى الصيام وفى بعض المناسبات الدينية المعينة، ولهذا قام پاولوجنيتى نحو عام ١٥٨٠ بعمل الترتيبات اللازمة كى يتولى البطريرك فحص المطابخ الملحقة بحانات وفنادق الألمان فى أيام الجمع والسبوت وأيام الصوم للتأكد من خلوها من أية ممنوعات. ولكن هذا الإشراف الصارم على الطعام الغذائى المفروض على الجاليات الأجنبية فى البندقية لم يدم طويلًا بعد عقد العشرينيات من القرن السابع عشر، بسبب رغبة حكومة البندقية المدنية فى تحديد سلطات الإكليروس والمكتب المقدس ومنعهم من بسط نفوذهم على العناصر العلمانية أو المدنية.

ونادرًا ما تعرضت الجاليات اليهودية فى البندقية لأذى محاكم التفتيش باستثناء فترات قصيرة فى عقد الثمانينيات من القرن السادس عشر وربما الثلاثينيات من القرن السابع عشر. ورغم ما تعرضت له محاكم التفتيش فى أوائل القرن السابع عشر من قيود فرضتها دولة البندقية عليها، فقد استمر انشغال هذه المحاكم بمشكلة اليهود، وزعمت البندقية ولاءها الكامل للكنيسة، ولكنها فى الوقت نفسه وفرت الحماية لليهود. ورغم هذه الحماية فقد كان يهود البندقية عرضة للإهانات والاتهام بالفساد وإعاقة انتشار العقيدة الكاثوليكية، ولأن اليهود أصابوا نجاحًا ملحوظًا فى مجال

الاقتصاد والتجارة، فقد عاملهم المسيحيون فى البندقية بنوع من التسامح، ولكن هذا لم يمنع من تبشيرهم بالاهتداء إلى الدين المسيحى. فى البندقية نشأ صراع بين الكنيسة والدولة حول أحقية كل منهما فى بسط النفوذ على اليهود، ونجم عن هذا إجراء المفاوضات بينهما، الأمر الذى انتهى بضم عناصر علمانية إلى محاكم التفتيش.

الهرطقة والدولة ومحاكم التفتيش فى البندقية

فى عام ١٦١٣، كلف مجلس الشيوخ فى البندقية پاولو ساربى بوضع مبحث عن محاكم التفتيش، وذهب ساربى إلى أن محاكم التفتيش فى جمهورية البندقية، كانت مؤسسة مستقلة. كان الدافع وراء هذا المبحث هو السعى إلى تأكيد استقلال هذه الجمهورية، وحماية هذا الاستقلال من عدوان الكنيسة عليه تحت ستار الدين. والرأى عنده أن المجمع العام للمحققين الذى أنشأه البابا بولس الثالث عام ١٥٤٢ لا يحق له المطالبة بأن تكون له سلطة على المؤسسات السابقة على إنشائه مثل محاكم التفتيش فى كل البندقية وإسپانيا، وذهب ساربى إلى أن دولة البندقية هى التى سبقت إلى إنشاء محكمة التفتيش فيها عام ١٢٨٩، وأن البابا نيكولا الرابع (١٢٨٨ ـ ١٢٩٢) لم يفعل أكثر من أنه وافق على إنشائها، فضلًا على أن حكومة البندقية وليست الكنيسة هى التى تولت الصرف على هذه المؤسسة التى تم إنشاؤها بناء على اتخاذ الترتيبات والتدابير بين دولة البندقية وبابا روما فى القرنين الثالث عشر والسادس عشر. وهى اتفاقيات تقوم على الندية بين الطرفين، ويمكن إعادة النظر فيها أو تغييرها إذا اتفق الطرفان على ذلك. ومن ناحيته عارض فرنسيسكو كاردينال أڤنيرى الرأى المنادى باستقلال محاكم التفتيش، وذهب إلى أن محكمة تفتيش البندقية ليست سوى فرع تابع لنظام هرمى ترأسه الكنيسة، والرأى عنده أن الكرسى الباباوى هو الذى تفضل ومنح فى عام ١٥٥١ بعض الامتيازات لجمهورية البندقية ومن حقه إلغاؤها. فالدولة فى نهاية الأمر لا بد أن تطيع المؤسسة الدينية، وإذا عنَّ للبابا استدعاء أية قضية إلى روما وأن يجرد محاكم التفتيش الإقليمية من صلاحيتها القضائية فليس من حق حكومة البندقية الاعتراض على أوامره.

وعلى أرض الواقع نرى أن موقف محاكم تفتيش البندقية من اليهود واليهود المتحولين إلى المسيحية يعتمد على مزيج من السلطة المدنية والسلطة الدينية، فى حين كانت محاكم التفتيش فى ناپولى تستمد سلطاتها من الكنيسة وحدها. ورغم أن ساربى يبرز التوتر الذى ساد العلاقات بين حكومة البندقية وكنيسة روما وما اعترى هذه العلاقات من صراع، فإننا كثيرًا ما نشاهد فى منتصف أواخر القرن السادس عشر التحامًا بين هذين القطبين المتصارعين، يتمثل فى العمل معًا

على استئصال شأفة الهرطقة. وفى واقع الأمر كانت الدولة تظهر حماسًا عظيمًا فى ملاحقة الهرطقة إذا رأت أنها تهدد النظام العام أو أمن الدولة. وكانت الطبقة الأرستقراطية وعلى رأسها الدوج تحكم البندقية حكمًا مطلقًا، وتزعم أنه تستمد سلطاتها من الله، وكانت المشاكل تنشأ عندما يدعى الدوج أنه يجمع بين السلطة الزمنية والروحية الأمر الذى جعل أى تهديد للعقيدة الدينية ينطوى بالضرورة على تهديد لسيادة الدولة. وفى منتصف القرن السادس عشر، ساد الخوف من أن تؤدى الهرطقة إلى انتشار الفوضى والشغب، واضطلع مجلس العشرة على وجه الخصوص بمهمة حث محاكم التفتيش على ملاحقة المهرطقين، فضلًا على أنه قرعها على تقاعسها فى تطهير الدولة من شرورهم وآثامهم. وساعد على اقتناع المسؤولين فى البندقية بالربط بين الهرطقة وانتشار أعمال الشغب تلك الحروب الأهلية التى اندلعت فى شمال إيطاليا بين كل من فرنسا وإسپانيا.

وفى نظر الكنيسة الكاثوليكية لم يكن الدين اليهودى هرطقة، ولكن نبذ الدين المسيحى والتحول إلى الدين اليهودى كان الطامة الكبرى. وتم إرسال راهب فرنسيسكانى متجول من قبرص يدعى پيترو باكسوس لتقديمه إلى المحاكمة فى البندقية، ولكنه أثناء مروره فى القاهرة، قام بختان نفسه، ولعله فعل هذا حتى يتحاشى أية مضايقات أو اضطهاد قد يتعرض له أثناء ترحاله داخل الأراضى التركية، ومهما كان دافعه فإنه تشكك فى بتولية العذراء مريم، كما أنه سخر من صور القديسين فى الكنائس ومن الأيقونات التى يحمل لها المسيحيون كل تقديس وإجلال، يقول پيترو باكسوس مخاطبًا الرسام الذى يصنع الأيقونات: إن الذين يصفونها بالقداسة بشر مثلنا ومن ثم فإنهم ليسوا أهل ثقة. ونصح پيترو الرسام بالتركيز على الله؛ لأن كل ما عداه باطل الأباطيل وقبض الريح، وهو رأى يقرب صاحبه من الفكر البروتستانتى الذى يعلى من شأن حكم الفرد ضد حكم الجماعة أو السلطة.

واستبشع المسيحيون ما ينطوى عليه التلمود من دعوة إلى الغدر والخداع والكذب والنفاق وتشجيع على اتباع التقية. ولهذا صور ليوناردو دونا اليهود المتحولين إلى المسيحية على أنهم طغمة من المتمردين بالقوة يستبيحون التحالف مع المسلمين والپروتستانت وغيرهم من دعاة الهدم والتخريب، وعندما اندلعت الحرب التركية على إيطاليا، خشيت السلطات فى البندقية من وجود يهود فيها يعملون كطابور خامس لصالح الأتراك. وأيضًا ساد الاعتقاد أن اليهود المتحولين إلى المسيحية، وعلى رأسهم الدوق جوا ميكونير مندس، هم الذين تواطؤوا مع العثمانيين لغزو الأراضى الإيطالية، وبالنظر إلى أن هذا الدوق وقف بجانب السلطان التركى فقد زاد اقتناع المسيحيين الإيطاليين بوجود مؤامرة يحيكها المسلمون ضدهم. ولهذا لم يجد مجلس العشرة فى عام ١٥٧٠

أية غضاضة فى تسليم اليهودى المتحول إلى المسيحية المدعو هنريك تونس إلى محكمة التفتيش، باعتباره أحد أقرباء الدوق المشار إليه، وبعد أن وضعت هذه الحرب أوزارها، قام كاستاجنا بنشر الدليل إلى محاكم التفتيش التى سبق نشرها فى إسپانيا أيام الملك فرديناند وإيزابيلا، والذى ينص على إنزال العقوبة الصارمة باليهود المتحولين إلى المسيحية.

وفى أثناء الحرب التركية، ناشد فاتشينيتى مفوض البابا پيوس الخامس جمهورية البندقية أن تبذل قصارى جهدها للقضاء المبرم على الهرطقة من أجل استقرار الكنيسة والدولة معًا؛ لأن عدم مخافة الله تفتح الطريق إلى نفث السموم وانتشار الآثام، ثم إن الدولة التى تسكت على المهرطقين أو تشجعهم قمينة بأن تثير غضب الله عليها وانتقامه منها، وهكذا نسبت محاكم التفتيش هجوم العثمانيين على إيطاليا إلى زيغ الإيطاليين وانتشار البروتستانتية بينهم.

ورغم ذلك فإننا نلاحظ فى الربع الأخير من القرن السادس عشر اختلافًا فى الرأى بين السلطة الكنسية والسلطة المدنية فى البندقية حول مدى التسامح الواجب إظهاره نحو الهراطقة الذين يدخلون دولة البندقية من أجل التجارة أو السفر أو الدراسة. ومع عقد معاهدة السلام بين العثمانيين والإيطاليين زال الخطر السياسى الذى يتهدد جمهورية البندقية، كما زال خطر هرطقة اليهود الذين يتظاهرون باعتناق المسيحية ويتمسكون بالدين اليهودى فى قلوبهم. وبزوال هذه الأخطار مارست دولة البندقية قدرًا كبيرًا من التسامح مع الأجانب وتوفير حرية الاعتقاد بما تمليه عليهم ضمائرهم، ما داموا لا يعملون على تغيير عقيدة الآخرين أو الحض على عدم احترام الصور الدينية وطريقة معيشة اليهود الكاثوليك. وبطبيعة الحال تصدى غلاة الكاثوليك المتعصبين لهذه السماحة، ولكن هذا لم يؤثر فى موقف البندقية التى وسعت فى عام ١٥٨٩ نطاق الحرية التى منحتها للبرتغاليين والإسپان المنحدرين من أصل يهودى، والذين ارتدوا إلى يهوديتهم بعد أن نبذوا الدين المسيحى، ولكن غلاة المتعصبين الكاثوليك وصموا جمهورية البندقية بالهرطقة والانحراف عن الطريق الدينى القويم، وفسروا إصرارها على الاستقلال عن الكرسى الباباوى بأنه تشجيع للهرطقة البروتستانتية.

ودخلت جمهورية البندقية فى نزاع حول السلطة مع البابا بولس الخامس ١٦٠٥ ـ ١٦٢١. وحتى تستمر فى بسط نفوذها على مواطنيها الموالين للكنيسة الكاثوليكية، أوضحت البندقية أن خلافها مع الكرسى الباباوى خلاف قانونى حول الصلاحيات وليس خلافًا على العقيدة. وحتى لا يتفاقم هذا النزاع، ويتحول إلى نبذ للعقيدة الكاثوليكية، اضطر الطرفان المتنازعان إلى الاتفاق. وانتهز السفير الإنجليزى لدى البندقية هذه الفرصة ليدق إسفينًا بين هذه الجمهورية والكرسى

الباباوى، ويقنع أهل البندقية بفوائد اقتفاء أثر الكنيسة الإنجليكانية، وتضايق البابا من رجال الكنيسة الكاثوليكية المدافعين عن استقلال البندقية عن روما، فأصدر إلى مفوضه هناك تعليمات بتسليم الراهب پاولو السرفيتى، وچيوفانى مارسيجليو إلى المكتب المقدس لمحاسبتهم. وقدم إلى محكمة التفتيش فى روما ما لايقل عن ثلاثة من رجال اللاهوت المناهضين للتدخل الباباوى فى شؤون البندقية، هم ريبتى، ومانفريدى، وكابيلو. ويحتفظ الڤاتيكان بمخطوطة يرجع تاريخها إلى عام ١٦٢٥ تفيد بأن أهل البندقية، وضعوا محاكم التفتيش تحت المراقبة الدقيقة حتى يحولوا دون توقيعها العقاب الظالم على المدافعين عن استقلال البندقية ضد تدخل الكرسى الباباوى الذى رماهم بالهرطقة دون وجه حق. واستمرت العلاقات بين الطرفين متوترة، واحتدم الخلاف بينهما حول أحقية كل منهما فى تعيين المحققين فى محكمة تفتيش البندقية حتى أواخر عقد العشرينيات من القرن السابع عشر.

والجدير بالذكر أنه بالرغم من عدم ممانعة سارى من التفاهم مع البروتستانت وإقامة الصلاة معهم، فإنه ذهب فى بياناته الرسمية إلى أن واجب الدولة يقتضى منها التصدى للهرطقة، بل رأى أنه من الضرورى ضم قاضٍ من المحاكم المدنية إلى المكتب المقدس حتى يضطلع مثل المحقق بمهمة تطهير البلاد من الهرطقة من أجل خدمة الله واستقرار الحكم معًا. ولكن سارى شذ عن الأعراف الدينية السائدة، عندما قال إن محاكم التفتيش لا تقل فى ضررها على النظام العام عن الهرطقة البروتستانتية.

وقد رد سارى ذلك إلى ممارسات هذه المحاكم الجائرة واضطهادها للناس بلا رحمة واستخدامها أعمال العنف دون موجب، فضلًا على إثارة محاكم التفتيش للمشاكل بإلقائها اللوم على الحكومات والطبقة الأرستقراطية. ويمكن تلخيص موقف سارى من محاكم التفتيش فى أنه سعى إلى تبريرها من الناحية العقلانية باعتبارها أداة مهمة فى إرساء النظام العام مع الإدراك فى الوقت نفسه بأنها قد تصبح قوة مدمرة، وهو موقف يتجه فى مجمله إلى كبح جماح هذه المحاكم أكثر مما يتجه إلى تشجيعها.

والجدير بالذكر أن محاكم التفتيش فى البندقية فى عقد الأربعينيات من القرن السادس عشر تكونت من ثلاث سلطات متنافسة، تمثلت السلطة الأولى المركزية داخل الكنيسة فى المندوب الباباوى والمحقق ونوابه والمراقب المالى والقوميسارات، فى حين تمثلت سلطة الأسقفية فى بطريرك البندقية أو قسيسه العام، أما السلطة الثالثة وهى الدولة فقد تمثلت فى ثلاثة من أعيانها يعرفون باسم المساعدين، وعن طريق هذه المعادلة التى توازن بين السلطات الثلاث أمكن تفادى تنازعها.

وقد تم اندماج هذه العناصر الثلاثة فى أبريل عام ١٥٤٧، وبذلك توقفت الروابط بين المفوض الباباوى ومحاكم التفتيش بشكل لم تعهده ناپولى وبولونيا وإسپانيا. وبحضور المفوض الباباوى جلسات هذه المحاكم اتصفت محكمة تفتيش البندقية بطابع رومانى، أى صبغة إيطالية. وأصبح هذا المفوض الباباوى مسؤولًا عن كافة محاكم التفتيش فى جمهورية البندقية.

المسيحيون واليهود فى البندقية

كان من النادر أن تقبض محاكم التفتيش على اليهود الذين عاشوا فترة طويلة فى البندقية أو تحقق معهم، وأصبحت تربطهم أوثق الروابط بالجاليات اليهودية المستقرة أو اليهود الذين يقر مجلس الشيوخ بأهميتهم. فمحاكم التفتيش اقتصرت فى تحقيقاتها على اليهود المهمشين، وهم يتمثلون عادة فى المسيحيين الجدد أو اليهود الذين يتأرجحون بين اعتناق الدين المسيحى والدين اليهودى. وقد كان بعضهم من المغامرين أو المتشردين الذين أساؤوا فهم الحريات التى كفلها لهم دستور البندقية ظنًّا منهم أنها حريات بلا حدود. ووقع فى هذا الخلط يهودى يدعى جواو ريبيرو، تجاوز حدوده عندما صرح بملء فيه بأنه يعيش فى البندقية مدينة الحرية ويملك ثروة طائلة، ومن ثم فليذهب بابا روما إلى الجحيم ومعه محاكم التفتيش. وذهب ريبيرو إلى أنه يملك من أسباب السؤدد والقوة ما يجعله يأمر قضاة البندقية وأعيانها فيطيعون أمره، وكان هذا الزهو الطائش سببًا فى أن تتحرى محاكم تفتيش البندقية عن أفراد عائلته وظروفهم. وأيضًا تجاوزت حدودها عائلة يهودية أخرى هى عائلة الفيليبى التى دفعها إحساسها بالقوة إلى إقامة منزلها البديع خارج الجيتو اليهودى، وتركت أهل البندقية يراقبون احتفالهم بالسبت من الشارع، وزعم أنه من حقه أن يعيش حيثما يشاء ما دام يدفع الرسوم المقررة والغرامات المفروضة عليه، وبطبيعة الحال لم تكن محاكم تفتيش البندقية لتحرك ساكنًا لو أن اليهود التزموا حدودهم التى كفلتها دولة البندقية لهم ولم يقدموا على التحرش بالكنيسة الكاثوليكية ومؤسساتها.

اشتملت جمهورية البندقية على تركيبة اجتماعية من طبقة من اليهود، كانوا بطبيعة الحال أدنى مرتبة من المسيحيين. وتكون المجتمع المسيحى من أشراف ونبلاء ومواطنين وتجار وصناع وأصحاب حرف ورجال إكليروس. وكانت البندقية تمنح مواطنيها اليهود حق الاشتغال بالتجارة مع بلاد المشرق، فضلًا على أنها اشتملت على نظام نقابى قوى يضم أصحاب الحرف. والجدير بالذكر أن نظام البندقية الاقتصادى كان يسمح للأجانب بالاستقرار فى أراضيها ليس كمنافسين لأهلها ولكن كمكملين لنشاطها. كما أن مجلس شيوخ البندقية أعطى اليهود هناك

عددًا من الامتيازات وكلفهم بتكليفات عديدة ومتصلة. ونحو عام ١٥٨٠ أصبح يهود البندقية فى مأمن ويتمتعون بحماية الدولة لهم. وتلخص الدور الذى لعبه اليهود فى اقتصاديات البندقية فى مساعدة الفقراء على رهن ممتلكاتهم نظير فائدة محدودة لا تزيد على ٥٪، ونظرًا لأن سعر الفائدة فى بنوك البندقية كان يزيد على هذه النسبة المئوية، فقد التجأ المرابون اليهود المحرومون من تملك الأراضى إلى جمع أموالهم السائلة عن طريق تجارة المجوهرات والأثاث والملابس القديمة. علمًا بأن اليهود السفارديم مارسوا نشاطهم التجارى فى الخارج مع تجار الشرق الأدنى من بنى جلدتهم.

وأيضًا تخصص بعض اليهود فى الطب والرقص والموسيقى، وحذقوا هذه المهن على أكمل وجه، والغريب أن الخبازين المسيحيين فى البندقية كانوا يمدون يهودها بخبز الفصح غير المخمر.

خضع يهود البندقية لأشكال مختلفة من الضرائب، وفى منتصف القرن السادس عشر تلخص واجبهم فى دفع ضريبة سنوية تصل إلى آلاف الدوقات. وبزيادة هجرة اليهود السفارديم إلى البندقية فى العقد الأخير من القرن السادس عشر وزيادة حاجة أسطول البندقية البحرى إلى الأموال، ارتفعت معدلات الضرائب المفروضة عليهم. وبهذا تكون سلطات البندقية قد استفادت من أموال اليهود فى أوقات الشدة، وطبقًا لما قاله لوزاتو، بلغ إسهام اليهود فى فترة انتشار الطاعون عام ١٦٣٠ ـ ١٦٣١ عشرة آلاف دوقة قدموها إلى حكومة البندقية لمساعدتها على مكافحة الوباء.

وفى عام ١٦٠٠ تكون يهود البندقية من ثلاث طوائف أقدمها جميعها طائفة اليهود الچيرمان المنحدرين من أصل ألمانى، فضلًا على كونهم من مواليد إيطاليا نفسها. وبمرور الوقت أصبح هؤلاء اليهود الألمان يعتبرون أنفسهم إيطاليين، بل مواطنين فى البندقية قبل كل شىء، ولا غرو فقد ضعف إحساسهم بالانتماء إلى جذور ألمانية.

ورغم أن هؤلاء اليهود اعتبروا أنفسهم إيطاليين فى المقام الأول والأخير، فقد أصر البعض على التمييز بين اليهود الألمان واليهود الإيطاليين.

على أية حال درج هؤلاء اليهود الألمان ـ الإيطاليين على الاشتغال بالبنوك ورهن البضائع والاتجار فى الأشياء المستعملة، غير أن طموحهم دفعهم إلى تقديم عريضة إلى مجلس شيوخ البندقية يطلبون منه السماح لهم بالاشتغال بالتجارة العالمية. وبعد عام ١٦٣٤ استجابت الغرفة التجارية فى البندقية إلى مطالبهم.

ونادرًا ما قدمت محاكم تفتيش البندقية هذه الفئة ـ اليهود ـ إلى المحاكمة، وساعدهم على ذلك أن معظمهم التزموا حدودهم.

ثم كانت هناك طائفة اليهود السفارديم الذين ينقسمون إلى يهود المشرق الخاضعين لحكم السلطان العثمانى، واليهود الغربيين المهاجرين من إسپانيا والبرتغال والأراضى الواطئة (هولندا). وبعد عام ١٥٨٩، سمحت حكومة البندقية لليهود السفارديم بالاستقرار فى أراضيها والاشتغال بالتجارة مع العالم الخارجى، وبخاصة مع الدولة العثمانية، وكان بعض هؤلاء اليهود السفارديم من أحفاد اليهود الذين قامت إسپانيا بطردهم من أراضيها عام ١٤٩٢ مثل موسى كارديل. أما البعض الآخر فتكون من اليهود المتحولين إلى الدين المسيحى أو المرتدين عن مسيحيتهم إلى دينهم الأصلى. وبطبيعة الحال كانت ردتهم تستوجب توقيع عقوبة المروق والهرطقة عليهم من قبل محاكم التفتيش، غير أن حاجة حكومة البندقية إلى أموالهم ومهاراتهم بالإضافة إلى صلاتهم بالدولة العثمانية منعتها من اتخاذ أية إجراءات ضدهم، ولهذا السبب منحتهم البندقية الضمانات الكفيلة بحمايتهم من أذى محاكم التفتيش.

وأيضًا اشتمل المجتمع اليهودى على رعايا من المستوطنات التابعة لجمهورية البندقية مثل كورفوا وكريت وزانت. ومن المحتمل جدًّا أنهم اعتبروا أنفسهم يهودًا عابرين قادمين من منطقة الشرق الأدنى، رغم أن الكثيرين منهم وجدوا يسرًا فى الابتعاد عن بنى جلدتهم ونبذ الشارة الحمراء أو الصفراء المفروضة على بنى إسرائيل، ولبسوا القبعات السوداء التى درج المسيحيون على لبسها.

وفى منتصف القرن السابع عشر كان مسموحًا ليهود جزيرة كورفوا بزيارة البندقية لإنجاز أعمالهم وصفقاتهم؛ بحيث يرحلون عنها بعد الفراغ منها ولا يمكثون فيها. ويذكر فى هذا الصدد أن أحفاد داڤيد مافروجونادو القادم من كريت، حذوا حذو المسيحيين فى لبس القبعات السوداء.

وحين وصل أحدهم، وهو الطبيب أرميا إلى البندقية فى عقد الثلاثينيات من القرن السابع عشر، ادعى أنه قادم من منطقة الشام، وبذلك تمكن من شغل إحدى الحجرات المخصصة للزوار القادمين من هناك. ولم يشكل يهود المستعمرات التابعة لجمهورية البندقية أية مشكلة جماعية لمحاكم التفتيش.

وتمتعت الجاليات اليهودية بالحكم الذاتى تحت الرقابة الصارمة من الهيئة القضائية فى البندقية. ولا شك أن سياسة الفصل بين الدين والدولة التى اتبعتها البندقية فى القرن السادس عشر ساعدت على استقلال المجتمع اليهودى، ولكن هذا الاستقلال الذاتى لم يمنع دولة البندقية من الإشراف عليه مثل تنظيم العلاقة التى تربط بين اليهود والمسيحيين، وتأكيد عدالة دولة البندقية فى مواجهة الاستمساك بالشريعة الموسوية.

وفى عقد الثلاثينيات من القرن السابع عشر، اكتمل نظام الجيتو فى البندقية، فصار يحكمه سبعة رؤساء يهود، ثلاثة من أصل ألمانى وثلاثة من الغربيين وواحد من منطقة الشرق الأدنى، وكان حكمهم رهنًا بموافقة مجلس الشيوخ على قراراتهم. واضطلع هؤلاء الحكام بمهمة جباية الضرائب المفروضة على اليهود وتمثيلهم أمام الهيئات والمجالس الرسمية، فضلًا على أنهم اضطلعوا بمهمة حالات بنى جلداتهم من المهاجرين والزوار، وتعين عليهم فى حالة رفضهم الموافقة على زيارة أى منهم للبندقية أو الإقامة فيها أن يقدموا إلى هيئتها القضائية المبررات لذلك، ومع هذا فلا مناص من الاعتراف بأن هؤلاء الحكام اليهود تمتعوا بقدر لا بأس به من السلطة.

ولم تعترض الكنيسة الكاثوليكية على وجود اليهود، ما داموا يعيشون فى حالهم ويلتزمون حدودهم ويمتنعون عن ممارسة أى نشاط تهويدى. وفى مثل هذه الظروف كان من الطبيعى أن يعقد المسيحيون صفقات تجارية مع اليهود، ولكن العلاقات بينهم توقفت عند هذا الحد؛ حيث إنه كان محظورًا على اليهود الاختلاط بالمسيحيين، ولكنهم تمتعوا رغم ذلك بحرية العبادة وأداء طقوسهم الدينية وتناول الأطعمة الخاصة بهم ودفن موتاهم فى جباناتهم. وفى عام ١٥٨٠ اعترف اليهود بأنفسهم بأن لديهم ما بين أربع وست دور عبادة فى البندقية؛ حيث إن اليهود المختلفين (الألمان ـ الغربيين ـ الشرقيين) كانوا يمارسون عباداتهم فى أماكن مختلفة، ويمكن القول إن يهود البندقية كانوا أوفر حظًّا عن غيرهم من الأجانب باستثناء اليونانيين التابعين للكنيسة اليونانية الأرثوذكسية، فلم يكن لدى المسلمين الأتراك جامع يصلون فيه بل سمح لهم بالصلاة فى فندق.

من الواضح أن انعزال اليهود فى الجيتو حال دون انصهارهم فى المجتمع المسيحى، فضلًا على أن لبسهم للشارة الدالة على يهوديتهم عرضهم للمهانة فى جميع الحالات وأعمال العنف فى بعض الحالات. ولهذا السبب حرض على المطالبة باستثنائهم من لبس هذه الشارة أثناء قيامهم بالرحلات والأسفار، كما أعرب الأطباء اليهود عن رغبتهم الشديدة فى لبس قبعة المسيحيين السوداء تجنبًا للمشاكل والمضايقات، وأبدى التجار اليهود استعدادهم لتقديم مبالغ طائلة من المال نظير إعفائهم من لبسها وحصولهم على بعض الامتيازات الأخرى. غير أن سلطات البندقية رفضت الاستجابة إلى طلبهم؛ لأن لبس هذه الشارة المميزة كان بمثابة الضمان لتحقيق عزلتهم عن المجتمع المسيحى.

وتم تطوير نظام الجيتو فى جمهورية البندقية، كما تم فرضه على اليهود عام ١٥١٦، عندما نشأت الحاجة إلى توطين عدد كبير منهم ممن اضطروا بسبب الحرب إلى الهجرة من قلب جمهورية البندقية إلى أطرافها، وكذلك عاشت فى جمهورية البندقية أقليات كبيرة أخرى فى أحياء خاصة

بهم مثل الحى اليونانى فى كاستلو. والجدير بالذكر أن تركيز الأقليات فى أماكن وأحياء بعينها ساعد الدولة على جباية الضرائب منها، وعاش فى منطقة البورصة، أو الريالتو، التجار والصناع اليهود المنحدرون من أصل ألماني؛ وحيث إن التجار الأتراك لم يكن لديهم حى خاص يعيشون فيه، فقد طالبوا عام ١٥٧٣ بتخصيص مكان لهم أسوة بالجيتو اليهودى. وفى عام ١٦٢١ استجابت لهم سلطات البندقية فسمحت لهم بالإقامة وتخزين بضائعهم فى بناء يعرف بالفندق (أى بيت الصرافة). وقبل الإنشاء الرسمى للجيتو اختار اليهود المهاجرون حديثًا إلى جمهورية البندقية فى أوائل القرن السادس عشر العيش فى أبرشيات سان كاسيانو، سانت أجوستينو، سانت پاولو، القديسة مريم، وهى جميعًا أماكن لا تبعد كثيرًا عن الأسواق وبيوت المال فى الريالتو.

كان يهود الجيتو كثيرى الإنجاب، ففى القرن السادس عشر، ارتفع عددهم، وكذلك ارتفعت نسبة إنجاب اليهود فى الفترة من أواخر القرن السادس عشر حتى منتصف القرن السابع عشر. وعلى الرغم من انتشار وباء الطاعون فى عام ١٦٣٠ ـ ١٦٣١، تقدر نسبة زيادة النسل بين اليهود فى أعوام ١٥٨٦ و١٦٤٢ و١٦٤٩ بأكثر من ٦٠٪، ونحو عام ١٦٦٠ قدر تعداد يهود البندقية بـ ٤٨٦٠ نسمة. وترجع الزيادة المفاجئة التى طرأت على عدد اليهود فى منتصف القرن السابع عشر إلى زيادة هجرتهم من جنوب أوروپا وشرقها.

وبمرور الوقت اكتظ الجيتو المعروف باسم فينكيو بالمساكن والسكان وتفشى هناك العنف والضوضاء والجريمة، وشكا البعض فى عام ١٥٧٦ من أن حى اليهود صار وكرًا للصوص وبائعات الهوى وملجأ اليهود المتشردين. وضاق جيتو فينكيو بسكانه بحيث لم يعد فيه خرم إبرة فارتفعت إيجارات المساكن ارتفاعًا باهظًا، بلغ ثلاثة أضعاف إيجار المساكن فى المناطق المسيحية، وليس أدل على اكتظاظ الجيتو بالسكان من أن المسح الديموجرافى آنذاك يدل على أن سكان فينكيو عام ١٥٨٦ بلغوا ٨٢٦، و فى جيتو نوفو ٦٦٢ نسمة فى الهكتار الواحد، وفى عام ١٦٣٣ ارتفعت كثافة سكان جيتو فينكيو إلى ١١٢٧ فى الهكتار الواحد وإلى ٩٠٣ فى جيتو نوفو. والجدير بالذكر أن اليهود الذين سكنوا فى الجيتو لم يكونوا يملكون أرضه، فمنذ عام ١٤٢٣ ـ ١٤٢٤ كان محظورًا على يهود جمهورية البندقية شراء الأرض أو امتلاك العقارات، كما كان محظورًا عليهم تأجيرها أو قبولها كضمان للرهونات، فقط كان مسموحًا لهم باستئجارها سنويًّا، وظلت هذه القوانين نافذة المفعول حتى أوائل القرن السابع عشر. وعلى أية حال رأى يهود البندقية أن مصلحتهم تقتضى الاحتفاظ بأموالهم سائلة لعدم اطمئنانهم للمستقبل. علمًا بأن الضرائب التى فرضتها الدولة عليهم استنفدت جانبًا كبيرًا من ثرواتهم.

قلنا إن أرض الجيتو لم تكن ملكًا لهم، بل ملكًا لعائلة عريقة من عائلات البندقية تعرف باسم المينوتى، فقد كان محظورًا على اليهودى أن يقبل منازل الآخرين كضمان ائتمان أو رهن لسلفه، ولكنه من الغريب أنه كان مسموحًا له أن يتصرف كما لو كان المالك الفعلى للعقار الذى يستأجره، أو يقوم برهنه نظير قرض. ويبدو أن ممارسة اليهود لأعمال المقاولات كانت قائمة آنذاك، إذ يبدو أن اليهودى كاليمان بلجراد قام بشراء منزله من المالك له كامبلات مينوتو عام ١٥٧٨، كما أنه شيد وأجر سبعة منازل فى حديقة جيتو فينكيو، وعند وفاته نحو عام ١٦١٣ بلغ العائد السنوى من هذه المنازل ١٢٦٧ دوقة، وقد آلت هذه المنازل إلى ذريته. ورغم هذا السماح لليهود أحيانًا بامتلاك منازلهم المبنية داخل الجيتو، فقد كان محظورًا عليهم حظرًا باتًّا امتلاك البيوت خارجه، ويقول بعض شهود العيان إن مظاهر البذخ والأبهة داخل الجيتو اليهودى فى البندقية ظهرت فى إقامة حفلات الزفاف والختان وغيرها من الحفلات. ويذكر الإنجليزى توماس كوريات أنه رأى بعينى رأسه اليهوديات الفاتنات فى مثل هذه الاحتفالات يرتدين أفخم الثياب ويتزين بالذهب وأندر اللآلئ والأحجار الكريمة على نحو يفوق مظهر السيدات الأرستقراطيات فى إنجلترا، ولكن ثراء بعض اليهود لم يمكنهم من العيش فى بيوت مسيحية.

وبوجه عام يبدو أن أهل البندقية لم يحملوا لليهود أية موجدة أو احتقار أو مقت إلا فى مناسبات قليلة. وساعد على تسامح أهل البندقية معهم أنهم كانوا ضمن أقليات أجنبية أخرى وأن القيود المفروضة عليهم لم تجعل منهم مصدر خطر ومنافسة. ويحدثنا الحبر اليهودى سيمون لوزاتو عن وضع اليهود فى البندقية فيقول: إن اليهود فى بلدان إيطاليا الأخرى كانوا مكروهين بسبب ممارستهم للربا، فى حين أن أحوالهم فى البندقية كانت مختلفة تمامًا؛ لأن نسبة الفائدة التى تقاضوها من الربا لم تزد على ٥٪، فضلًا على أن البنوك وبيوت المال هناك أنشئت من أجل مساعدة الفقراء وليس من أجل تكديس الثروات. وحيث إن اليهود فى البندقية كان محظورًا عليهم الاشتغال بالصناعة والحرف وامتلاك الأرض والعقارات، فإن الحكومة لم تر فيهم أى خطر يتهددها. ومن ثم نرى أهل البندقية يمتنعون عن الاعتداء على اليهود واستخدام العنف معهم أكثر مما فعل الأجانب المقيمون هناك مثل اليونانيين والقادمين من منطقة البلقان وبعض الجنسيات الأخرى. صحيح أن الأطفال كانوا يضايقونهم بقذف الحجارة عليهم وهم فى طريقهم إلى دفن موتاهم أثناء مرورهم من أسفل الجسر الخشبى المعروف باسم سان پيترو دى كاستلو، ولكن حكومة البندقية عالجت ذلك عام ١٦٦٨ بحفر قناة تمكنهم من دفن موتاهم دون تحرش الصبية بهم وهم فى سبيلهم إلى مدافن الليدو.

ورغم انعزال اليهود عن مجتمع البندقية المسيحى، فقد ارتبط بهم عدد من المسيحيين ممن سعوا إلى استخدام اليهود فى بيوتهم، وممن راقت لهم وسائل التسلية التى يوفرها شعب بنى إسرائيل مثل الرقص والغناء. وفى عام ١٥٧٦ وجهت إلى يهودى اسمه نوح تهمة إنشاء بيت للقمار فى الجيتو يرتاده اليهود وبعض المسيحيين على حد سواء. وفى بعض الحالات القليلة نرى مسيحيين يختلطون باليهود ويعيشون فى الجيتو، مثل فاليريا صانعة المشغولات الذهبية التى أدى اختلاطها باليهود إلى التعبير عن طائفة من الأفكار المتشككة حول خلود الروح، فقد قالت هذه المرأة إن البشر لا يختلفون عن القطط الميتة فى أنها ليست لديها روح. وأضافت أن كل أيام الأسبوع متساوية فليس هناك يوم مقدس ويوم غير مقدس، فضلًا على أنها اتهمت الله بالتحيز فهو يغنى البعض ويفقر البعض الآخر دون سبب واضح، واعترفت هذه المرأة بإقامة الصلاة مع اليهود فى جيتو البندقية، فتبرأ منها القساوسة مما اضطرها إلى الذهاب إلى سان پاولو كى تعيش مع ابنتها سيلانديانا، والغريب أن محاكم التفتيش تغاضت عن هرطقتها الواضحة ووقعت عليها وعلى ابنتها عقوبة الجلد العلنى بتهمة ممارسة السحر وليس بتهمة الهرطقة، ثم وضعوها فى المشهرة كى يشاهدها الغادى والرائح.

وفى بعض الأحوال النادرة حصل بعض المسيحيين غير المؤهلين على بعض الأعمال الحقيرة فى بيوت اليهود الأثرياء وذلك بالمخالفة للقوانين التى تحظر على اليهودى استخدام المسيحى. ولم يكن المسيحيون راضين عن هذا الاختلاط؛ لأن من شأنه إشاعة الأفكار التهويدية بين المسيحيين.

ولهذا كانت محاكم التفتيش تراقبهم عن كثب، وتنهرهم عن العمل لدى اليهود خشية أن يتأثروا بأفكارهم ومعتقداتهم. والجدير بالذكر أن محاكم تفتيش البندقية لم تستطع السكوت على تجاوزات بعض المسيحيين مثل چيورجيو موريتو الذى تصرف كما يتصرف اليهود.

ولد چيورجيو موريتو الذى عرف حياة الجيتو منذ طفولته فى بلدة مادونا ديل أورتو نحو عام ١٥٨٨، وكبحار عاش هذا الرجل فى الإسكندرية نحو سبعة أشهر، ثم اشتغل بالتجارة وبائعًا متجولًا وفى أعمال السمسرة فى الجيتو، وقد وجهت إليه محكمة تفتيش البندقية عددًا من التهم تتلخص فى حضوره حفلات الزفاف اليهودية فى بعض المناسبات الدينية المسيحية، وأنه تصرف فى هذه الحفلات تمامًا كما يتصرف اليهود فى أعراسهم، بالإضافة إلى حضوره الاحتفالات اليهودية الخاصة بالختان، وانخراطه الكامل فى المناسبات اليهودية، إلى جانب أكل اللحوم فى أيام الصيام المسيحية، وأكل خبز اليهود غير المخمر، ثم أنه ارتكب خطأ خامسًا عندما تقدم لخطبة فتاة يهودية تدعى راشيل إسحق، وادعى چيورجيو أنه كان يسعى إلى تحويلها إلى الدين المسيحى

غير أنه من الواضح أنه وجد حياة اليهود أكثر بهجة وإقناعًا من حياة المسيحيين، وحكمت عليه محكمة التفتيش بمنعه من دخول الجيتو ومن التسكع عند بواباته حتى لا يتعرض للعقاب. ولكنه لم يرعوِ حيث اتضح بعد مرور شهرين أنه تحدى الأوامر الصادرة إليه، وقام بزيارة الجيتو وارتداء قبعة اليهود الصفراء ربما من باب الهزر والتفكه. ولهذا أرسلته محكمة التفتيش للسخرة فى تسيير مجاديف السفن ـ وهو عمل مضن وشاق ـ كعقاب لانخراطه فى الحياة اليهودية على هذا النحو. ولم يكن چيورجيو المسيحى الوحيد الذى راقت له حياة الجيتو، ففى عام ١٦٢٦ أدان أدون دى جراسين أودين البالغ من العمر نحو ستين عامًا ليبرمان صاحب المنزل الذى يستأجره بأنه أقام حفلة لهو فى إحدى المناسبات الدينية المسيحية، ودعا إليها عددًا من الضيوف المسيحيين، وحثهم على الرقص على أنغام الكمان وأكل اللحوم فى أيام الصيام المسيحى.

لقد اتبعت الكنيسة والدولة فى البندقية نظامًا محدد المعالم من الناحيتين الاقتصادية والأخلاقية. وطبقًا لهذا النظام كان مجلس الشيوخ حريصًا على السيطرة على نشاط الأجانب الاقتصادى. وتضافرت الكنيسة والدولة هناك فى حماية أهل البندقية المسيحيين من التعرض لأية محاولة للفساد التهويدى، ولهذا درجتا على عزل المسيحيين عن اليهود، ولكن هذا العزل لم يكن كاملًا؛ لأن بعض المسيحيين لم يجدوا غضاضة فى استخدام العمالة اليهودية فى أداء الأعمال الوضيعة، وحينما أحست محاكم تفتيش البندقية بخطر الهرطقة أو التهويد على المسيحيين، تدخلت كى تضمن عزل اليهود عنهم. ونذكر فى هذا الشأن أن يهوديًّا مختتنًا يدعى فرنسيسكو أوليڤييه ضاجع امرأة مسيحية فعاقبته محكمة التفتيش عام ١٥٤٩ بالسخرة فى تسيير السفن بالمجاديف، وكذلك تأذى المسيحيون كثيرًا عندما استأجر يهودى يدعى ماتير لامبروس مهاجر من الشرق منزلًا من أحد أشراف البندقية يقع بالقرب من دير سان بيترو الشهيد، كما تأذوا عندما رأوا چيورجيو يعلن توبته ثم يعود إلى سابق مخالطته لليهود الذكور منهم والإناث.

مجلس شيوخ البندقية ويهود السفارديم

اتصلت جمهورية البندقية بيهود إسپانيا والبرتغال المتحولين إلى الدين المسيحى عن طريق بنى إسرائيل المهاجرين أصلًا من الشرق المشتغلين بالتجارة، والذين كانوا يومًا ما فى رعاية السلطان العثمانى، وقد جاء هؤلاء اليهود إلى جيتو البندقية باعتباره ملجأ وملاذًا آمنًا يستطيعون التصريح فيه بيهوديتهم. وفى نظر البعض كانت البندقية بمثابة محطة أو نقطة انتقال إلى بلاد الشرق، فضلًا على أن بعضهم اعتبرها نقطة انطلاق تجارية تربط الشرق بالغرب، وأيضًا اعتبر بعض اليهود مدينة البندقية مكانًا للالتقاء ببنى جلدتهم.

وقبل عام ١٥٨٩ وجد اليهود المتحولون إلى الدين المسيحى أن الطريقة الناجحة للارتداد عن المسيحية دون خوف من بطش وتنكيل محاكم التفتيش تتلخص فى الانضمام إلى صفوف يهود المشرق ممن هاجروا إلى إسپانيا ويتحدثون لغتها؛ حيث إن أهل البندقية أظهروا عزوفًا عن ملاحقة اليهود المتمسكين بديانتهم اليهودية.

وفى نهاية القرن الخامس عشر كان من العسير للغاية قصر تجارة البندقية على أشرافها ومواطنيها، كما كان من العسير للغاية حظر نقل اليهود الأتراك للبضائع بين البندقية والشرق، فقد اشتغل كثير من اليهود الشرقيين بالتجارة بين البندقية وأقاليم البلقان التابعة للدولة العثمانية. وفى عام ١٥٢٤ أصدرت البندقية مرسومًا أصبح سابقة فيما بعد يعترف بحق رعايا تركيا بالاشتغال بالتجارة ونقل البضائع بين البلقان والبندقية، واستفاد اليهود من هذا الامتياز الممنوح للرعايا الأتراك، وشجع على هذا أن مجلس شيوخ البندقية قام فى عام ١٥٤١ بتخفيض الجمارك المفروضة على البضائع الواردة من البلقان مثل الصوف والجلود والشمع، فضلًا على توسيع جيتو الفينكيو بهدف إقامة فندق أو استراحة صغيرة ينزل فيها التجار الترانزيت. وتنوعت تجارة اليهود تنوعًا مذهلًا فتاجروا فى البضائع المستوردة من البلقان مثل الحرير والموهير وريش النعام والملاءات. ويقال إن اليهود احتكروا عام ١٥٥٧ تجارة القمح، وفى أواخر عقد الستينيات من القرن السادس عشر زاحم يهودى من مدينة القسطنطينية اسمه يوسف بن أرون سيحورا الكرسى الباباوى، وتمكن من كسر احتكاره لتجارة أحجار الشبة بأن اشترى من السلطان العثمانى كميات هائلة منها.

ومن الناحية النظرية البحتة كان يهود المشرق مجرد زوار عابرين فى البندقية، غير أنهم بحلول النصف الثانى من القرن السادس عشر استقروا فيها بحيث أصبحت إقامتهم دائمة. وساعد على استقرارهم أن مجلس شيوخ البندقية رأى فى وجودهم هناك فائدة اقتصادية له، الأمر الذى جعله يغض الطرف عن انتهاك اليهود لقوانين الهجرة فى هذه المدينة. ولم يحدث بين أهلها وبين اليهود ما يعكر الصفو إلا فى عام ١٥٧٠، حين اندلعت الحرب بين البندقية وتركيا إذ اعتبر المسؤولون فى البندقية يهود المشرق رعايا أتراك، فصادر بضائعهم وفرض عليهم غرامات مالية باهظة، وباستثناء هذه المضايقات العابرة عاملتهم البندقية بسماحة ورحابة صدر باعتبارهم من أتباع العقيدة الموسوية.

ولكن الوضع كان مختلفًا بالنسبة لليهود المتحولين إلى المسيحية «المارانو»؛ حيث إنهم أصبحوا موضع شك سلطات البندقية فيهم، وقد تعرض هؤلاء المسيحيون الجدد إلى الطرد الرسمى من البندقية فى عام ١٤٩٧. وكانت كلمة «المارانو» فى كثير من الأحيان تشير إلى اليهود الإسپان

والبرتغاليين الذين اضطرتهم بلادهم إلى اعتناق الدين المسيحى. ومما دعا إلى الشك فى صدق نواياهم وفى استعدادهم إلى الغدر بالمسيحيين أن الكثيرين منهم أقاموا علاقات وطيدة مع الدولة العثمانية، ويحتمل أن يكون اليهود الجدد «المارانو» قد وفدوا إلى البندقية كزوار عابرين فى القرن السادس عشر، وهم فى طريقهم إلى سالونيكا والقسطنطينية والقاهرة ليعودوا من هناك كيهود قادمين من المشرق بعد ارتدادهم إلى سابق دينهم اليهودى، وساعدهم على هذه الردة أنهم كانوا يعيشون لبضعة أعوام فى منطقة الشرق الأوسط. والجدير بالذكر أن الثرى ديوجو مندس قدم فى عام ١٥٣٢ إلى المحاكمة فى بروكسل بتهمة إقامة علاقات وثيقة باليهود المتحولين إلى المسيحية فى تركيا، وأنه ساعدهم على الهرب إلى سالونيكا، فاعترف مندس بأنه أرسل بضائعهم وليس أشخاصهم إلى البندقية، مضيفًا أنها تجارة مشروعة ليس عليها أدنى غبار. ونحن نسمع فى عام ١٥٥٥ عن القنصل الإسپانى فى البندقية يبلغ محكمة التفتيش هناك عن مسيحى سافر إلى القاهرة، ومكث فيها بعض الوقت ليعود منها يهوديًّا معممًا من بلاد المشرق. وبالنظر إلى أن أهل البندقية قبلوا أن يعيش المهاجرون من المشرق بين ظهرانيهم، فقد كان من الطبيعى أن يوفروا الحماية للمهرطقين والمرتدين. ونحن نرى المفوض الباباوى يشكو عام ١٥٧٤ من عودة الكثيرين من اليهود الذين اعتنقوا المسيحية إلى دينهم الأصلى باعتبارهم قادمين من بلاد المشرق، وأحيانًا كان بعض المسيحيين الجدد ممن يتمتعون بثراء واسع عريض يخفون يهوديتهم خوفًا على ثرواتهم. وفى منتصف عقد الأربعينيات فى القرن السادس عشر أبدت حكومة البندقية استعدادها لعمل الترتيبات اللازمة لطمأنة هؤلاء الأثرياء على أنفسهم وممتلكاتهم. وفى عام ١٥٤٤ وعد مجلس العشرة أختين يهوديتين ثريتين متحولتين إلى الدين المسيحى، هما پياتريكس، وبرياندا دى لونا، بتأمين سفرهما مع حاشيتهما البالغ عددها نحو ثلاثين شخصًا. وفيما بعد رجعت سلطات البندقية عن هذا الوعد بالإيمان فى حالة ارتكاب أية فضائح أو انتهاكات دينية، ومع ذلك فقد كانت أقصى عقوبة لهم هى ترحيلهما من البندقية.

والجدير بالذكر أن الكرسى الباباوى دافع عن أتباع سياسة التسامح والحسنى مع اليهود لتشجيعهم على اعتناق المسيحية، وحذا دوق فلورنسا ودوق فيرارا حذو الباباوات المتسامحين مع اليهود، ولكن أهل البندقية اتبعوا معهم سياسة متشددة فى بعض الأحيان، فقد قاموا فى يوليه ١٥٥٠ بتجديد العمل بالمرسوم الصادر فى عام ١٤٩٧ والمتعلق بطرد اليهود المتحولين إلى الديانة المسيحية. وكان التحقيق مع المسيحيين الجدد أو «المارانو» يتم عن طريق قضاة مدنيين بالتعاون مع محاكم التفتيش. ومن الواضح أن محاكم التفتيش عنيت بمحاكمة اليهود المتظاهرين باعتناق

الديانة المسيحية وليس اليهود الذين يصرحون باستمساكهم بدينهم. ويعتبر وكيل اليهودية بريانداا أوضح مثل على اليهودى الذى يبطن اليهودية ويظهر المسيحية، فهو أحيانًا تسمى باسم ترستاو داكوسنا المسيحى، وأحيانًا أخرى يتخذ لنفسه اسم إبراهام حبيبى اليهودى. ومعنى هذا أن هذا الرجل عاش حياة مزدوجة فهو يتصرف كيهودى فى حياته الخاصة وكمسيحى فى حياته العامة، الأمر الذى يمكنه من ترك الجيتو والعيش فى قصر منيف فى سان ماركولا.

جمعت سياسة جمهورية البندقية نحو اليهود بين التشدد الظاهرى والتسامح الحقيقي؛ حيث إن هذا التشدد فى واقع الأمر كان موجهًا ضد اليهود الذين يتظاهرون بالإيمان بالمسيحية فى حين أنهم فى قرارة قلوبهم يهود لا مراء فى ذلك. وبطبيعة الحال أدت هذه المعاملة اللينة إلى ردة الكثير من المسيحيين الجدد إلى ديانتهم اليهودية الأصلية بحرص وحصافة وكياسة، وهو لم يكن يحدث فى إسپانيا أو هولندا. ورغم ذلك فإن البندقية بالمقارنة بغيرها امتنعت عن منح اليهود القادمين من شبه الجزيرة الإسپانية أية امتيازات، ونجم عن ذلك أن المسيحيين الجدد نزعوا إلى الاستقرار فى فيرارا ثم زيارة البندقية لإنهاء أعمالهم، لكن هذا لم يحل دون استقرار الكثيرين من اليهود الذين نجحوا فى التظاهر باعتناق المسيحية فى البندقية، واستطاع هؤلاء اليهود السيطرة على دولتها بأموالهم المقترنة بشدة التهذيب فى السلوك. وتمتع هؤلاء اليهود بصلات وطيدة مع تجار وأثرياء فلاندرز وفرنسا والقسطنطينية وغيرها من بقاع العالم، ليس فقط على مستوى البيع والشراء بل أيضًا على مستوى الأمراء والأشراف. وساعدتهم هذه العلاقات الوثيقة على توسيع تجارتهم استفادًا من دعم هؤلاء الأشراف النبلاء الذين لم يجدوا غضاضة فى تلقى الأموال منهم. واستنادًا إلى هذا الظهر الذى يحميهم، كان هؤلاء المسيحيون الجدد يقرضون أموالهم بأسعار فائدة تفوق أسعار الفائدة التى يتقاضاها اليهود الذين لا يخفون يهوديتهم، وبذلك أصبح هؤلاء المسيحيون الجدد فوق القانون.

وبما أن يهود البندقية كونوا ثروات طائلة، فقد كان من الخطر على هذه المدينة أن يعمل هؤلاء اليهود على تسريبها للإمبراطورية العثمانية التى كانوا على علاقة طيبة بها، والجدير بالذكر أن المفوض الباباوى ميكاديلى هالته فكرة انتقال هذه الثروات من البندقية إلى أيدى المسلمين الكفرة. وتحضرنا فى هذا المقام عائلة منديس دى لوفا التى قام بعض أفرادها بنقل ثروتها الطائلة خارج حدود البندقية إلى الأرض العثمانية. ويبدو أن جمهورية البندقية خشيت من تهديدات الدولة العثمانية لها فسمحت لپياتركس أخت بريانداا الكبرى أن ترحل إلى الشرق وبصحبتها ثروتها العريضة، وفشلت المؤامرات التى حيكت من أجل منع أختها بريانداا من الرحيل إلى القسطنطينية، وذلك عن طريق خطف ابنتها الوارثة بواسطة ابن عمها جوا ميكيز، وهو الشخص نفسه الذى أصبح

فيما بعد أحد المقربين إلى السلطان التركى، الأمر الذى أوغر سلطات البندقية ضده فأصدرت أمرًا بنفيه، ولكنه فى عام ١٥٥٣ طلب منها إلغاءه فأجابته إلى طلبه عام ١٥٦٧. ويبدو أنه رغم عفو البندقية عنه ظل يحمل لها البغضاء، ويقال إنه تآمر عليها وساعد الأتراك على الاستيلاء على جزيرة قبرص التى كانت آنذاك تابعة لها. ويقال أيضًا إن المسيحيين الجدد اشتغلوا بالتجسس ضد البندقية مما جعلها ترميهم بالخيانة والغدر، كما جعل مجلس الشيوخ فى عام ١٥٧١ ينهى كل معاملاته مع اليهود المنحدرين من أصل ألمانى. وفى الأعوام ١٥٧٠ ـ ١٥٧٣، أقامت محاكم التفتيش فى البندقية دعواها ضد ريجبيتو بسبب قرابته لجوا ميكويز الذى ارتحل إلى الشرق، وخشيتها من أن يكون ميكويز قد زوده بمعلومات تضر بالعالم المسيحى وتنفع السلطان العثمانى.

ولكن فى عام ١٥٥٥ ـ ١٥٥٦ طرأ تغير مفاجئ على سياسة التسامح النسبى مع اليهود والمسيحيين الجدد، أى اليهود المتحولين إلى المسيحية. حدث هذا فى عهد البابا بولس الرابع الذى ألقى التعهدات الباباوية السابقة بإعطاء الأمان لليهود المهاجرين فى البرتغال، كما فشل سعى اليهود للانتقام من أهل البندقية بتحويل التجارة إلى ميناء آخر أقل منه كفاءة هو ميناء بيسارو. وبدا لسلطات البندقية أن فى مقدورها اتباع سياسة مناهضة اليهود دون أن يستطيع اليهود الثأر لأنفسهم حتى فى الموانى التى تروج فيها تجارتهم فى بلاد المشرق، وشجع ضعف اليهود السلطات الإيطالية على شن هجوم على جالية اليهود السفارديم فى أنكونا، فضلًا على أن المحقق العام فى محاكم التفتيش أصدر فى ٣٠ أبريل ١٥٥٦ مرسومًا ضارًّا باليهود ينص على مساءلة أى شخص فى إيطاليا يصرح بيهوديته، واعتبرت الكنيسة الكاثوليكية اليهود الوافدين من البرتغال إلى إيطاليا مرتدين عن المسيحيين وينبغى محاسبتهم. ومعنى هذا أن اليهودى القادم من شبه الجزيرة الأيبيرية كان يحاسب على ماضيه حتى قبل أن تطأ قدماه الأراضى الإيطالية.

وبعد أن وضعت حرب البندقية ضد جزيرة قبرص أوزارها، بدأت البندقية تدافع عن اليهود المتحولين إلى المسيحية، وتبرر معاملتهم بسماحة ورحابة صدر بقولها إنها تقتدى بسماحة البابا بولس الثالث «١٥٣٤ ـ ١٥٤٩»، ويوليوس الثالث «١٥٥٠ ـ ١٥٥٥»، بل إنها انتقدت سياسة البابا بولس الرابع «١٥٥٥ ـ ١٥٥٩» الذى اتبع مع اليهود سياسة متشددة، وكانت الرغبة فى الانتعاش الاقتصادى السبب الذى حدا بالبندقية إلى جذب المهاجرين الأجانب واستثماراتهم.

وفى الفترة الواقعة بين عامى ١٥٦٧ ـ ١٥٦٨ وعام ١٥٧٦ فقدت جمهورية البندقية الجانب الأعظم من أسطولها التجارى لدرجة أنه لم يعد ممكنًا له بالإبحار خارج الأدرياتيك. وبضياع جزيرة قبرص من قبضة البندقية أصبحت سفن هذا الميناء القليلة عاجزة عن الإبحار فى المناطق البعيدة،

واقتصر إبحارها على منطقة البلقان والمناطق الغربية من بحر الأدرياتيك، فضلًا على انتشار أعمال القرصنة، عندئذ شعرت البندقية بأن أهميتها كميناء أصبحت مهددة، الأمر الذى جعلها تحتاج إلى حماية اليهود المتحولين إلى المسيحية الموجودين فى منطقة دالماتيا. وفى عام ١٥٧٧ سعى مجلس العشرة إلى الدفاع بقوة عن هؤلاء المسيحيين الجدد الذين كان محافظ البندقية قد حاكمهم وأدانهم وأمر بإعادة محاكمتهم. وباضمحلال البندقية كقوة تجارية بحرية اضطرت إلى التنازل للأجانب عن دورها البارز فى التجارة مع بلاد الشرق.

رجع نشاط البندقية السابق عام ١٥٥٠ فى ملاحقة المتحولين إلى المسيحية فى الأساس إلى ثقتها بنفسها كقوة اقتصادية، وهو إحساس تبخر عندما دب الوهن فى أوصالها كقوة بحرية وتجارية، واضطرت البندقية إلى أن تحذو حذو الموانى الأخرى التى شجعت اليهود السفارديم على الهجرة إليها بأن طمأنتهم بأنها لن تقدمهم إلى المحاكمة بتهمة الهرطقة. ومع اشتداد ضعف البندقية اشتد خوفها من منافسة الموانى الفرنسية والإيطالية الأخرى، كما اشتدت خشيتها من فقدان تجارتها مع مناطق الدولة العثمانية. ويعتبر ميناء راجوسا من الموانى المحظوظة؛ حيث إنه التزم الحياد أثناء الحرب المشار إليها وتمتع بحماية دولية استثنته من تطبيق الحظر الباباوى الذى فرضه الكرسى الباباوى على التجارة مع العالم الإسلامى، الأمر الذى مكن هذا الميناء من التفوق على البندقية واستخدمه مستوردو المنسوجات اليهودية فى تجارتهم مع الغرب.

فى هذا الجو من التوتر والعداوات، أدرك أهل البندقية أنه يمكن لتجارة اليهود أن تنتعش وتروج من جديد فى ميناء آخر هو ميناء أنكونا، وأراد أهل البندقية أن يلحق بيهود أنكونا الضرر نفسه الذى لحق بمينائهم، فطالبوا البابا بأن يفرض عليهم الحظر الصارم نفسه المفروض على اليهود الذين جاؤوا من المشرق إلى البندقية. وكادت البندقية فى عام ١٥٧٠ أن تصل إلى اتفاق مع البابا بشأن طرد اليهود من كل من البندقية وأنكونا فى آنٍ واحد، ولكن ضعف الثقة بين الطرفين حال دون وضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ.

وزاد من قلق البندقية وانزعاجها أن إيمانويل فيلبيرت، دوق ساڤوى، اقترح تطوير ميناء نيس «فيلا فرانكا آنذاك» بهدف التجارة مع الشرق وكمركز لصناعة الصوف والحرير والصابون؛ كى تنافس البندقية. وجاء هذا الاقتراح من فيتال ساكردوت وولده سيمون، وهما يهوديان يقيمان فى دولة ميلانو كانا على اتصال وثيق بالعائلات اليهودية الإسپانية والبرتغالية المتحولة إلى المسيحية. وأخذ كثير من اليهود المرتدين عن مسيحيتهم إلى دينهم الأصلى يظهرون علنًا برفقة الأتراك والمسلمين القادمين من شمال أفريقيا والأرمن والفرس، ويصرحون بأفكارهم الهادفة إلى توسيع

ميناء نيس. وفى سبتمبر عام ١٥٧٢، وعد دوق ساڤوى اليهود السفارديم بحمايتهم من محاكم التفتيش وتوجيه الاتهامات بالردة والنفاق من قبل المحققين ورجال الإكليروس على حد سواء حتى لو كان قد سبق لهم التحول إلى المسيحية، ولكن دوق ساڤوى لم يتمكن من تنفيذ الوعد الذى قطعه على نفسه بسبب اعتراض الإسپان والمفوض الباباوى عليها؛ مما اضطره فى نوفمبر عام ١٥٧٣ للرضوخ أمام هذه الضغوط، كما اضطره لإعطاء اليهود المرتدين عن المسيحية مهلة مدتها ستة أشهر لمغادرة البلاد.

اتخذت حكومة البندقية خطوة أحاطتها بسياج من السرية نحو منح اليهود تنازلات وافق عليها مجلس العشرة، وقام الدوج ألفيز موسيينجو بإعطاء ممر آمن لجميع اليهود المهاجرين من إسپانيا والبرتغال إلى جانب الغربيين المنحدرين من أصل يهودى ممن يستقرون فى البندقية فى غضون العامين القادمين، وأيضًا تعهدت سلطات البندقية المدنية بمنح هؤلاء اليهود الحماية من محاكم التفتيش، والتغاضى عن أية أخطاء عقائدية يكونون قد ارتكبوها، بما فى ذلك الردة عن المسيحية والتظاهر باعتناقها، بل إن حكومة البندقية ذهبت إلى ما هو أبعد من ذلك حيث أعلنت أنها سوف تمنح هذه الامتيازات للذين يصرحون بأنهم يهود ويلبسون قبعاتهم الصفراء ويعيشون فى الجيتو، ما داموا لم يثيروا حول أنفسهم أية فضائح تتعلق بالدين بعد وصولهم إلى البندقية. ويجدر بالذكر أن الامتيازات التى كان دوق ساڤوى يزمع منحها كانت أوسع بكثير من الامتيازات التى أعطاها دوق البندقية لليهود؛ لأن دوق ساڤوى لم يعد فقط بتعويض اليهود عن عبيدهم الذين تعمدوا وتحولوا إلى المسيحية، بل سمح للكفار من غير اليهود بأن يعيشوا ويتاجروا بحرية فى دوقيته، كما تعهد بعدم محاولة تنصير أى يهودى يقل عمره عن الخامسة عشرة.

رحبت البندقية بإقامة اليهود المهاجرين فى ربوعها، ولكن الامتيازات التى أعطتها البندقية إلى اليهود والهادفة إلى إنعاش اقتصادها لم تمنحهم حرية السكن فى أى مكان يشاؤون أو اتخاذ أية حرفة تعجبهم أو الاشتغال بأية تجارة تروق لهم. ناهيك عن أنها حظرت عليهم امتلاك الأراضى والعقارات واستخدام المسيحيين فى بيوتهم كخدم، ورغم هذه القيود فقد أفزعت اقتراحات البندقية المتسامحة مع اليهود المفوض الباباوى، الذى رأى أنها سوف تنتهى بمنحهم الحصانة من ملاحقة محاكم التفتيش لهم، وبإعطائهم الحق فى أن يعيشوا خارج الجيتو. وعندما أعلن المفوض الباباوى اعتراضه على هذه الامتيازات فى عام ١٥٧٤، ثم تكرر الاعتراض فى عامى ١٦٠٢ ـ ١٦٠٨، أدرك المفوض الباباوى أنه يصرخ فى البرية؛ حيث واجهه حكام البندقية بالمراسيم المتسامحة التى سبق لبابا روما أن أصدرها لصالح اليهود. وكل ما أنجزه اعتراض المفوض الباباوى هو أنه جعل حكومة البندقية تتوخى الحذر فى تنفيذ سياستها وتتصرف بحيطة وكياسة.

وقد أدانت محاكم التفتيش شخصًا يدعى جاسبار ربيرو تظاهر باعتناق المسيحية من أجل حياة رغدة وآمنة فى البندقية ومن أجل الاشتغال بالتجارة، وقام التجار الإسپان فى بورصة الريالتو بتوجيه الشتائم إلى المسيحيين الجدد، أمثال كونساكفو بايس السمسار السابق فى أنتويرب بسبب ردتهم إلى اليهودية.

غير أن محاكم التفتيش امتنعت عن إلقاء القبض عليهم. ويحدثنا إستفاو فوجويرا ابن محقق محكمة تفتيش كويميرا عن المناقشات التى احتدمت فى البندقية فى عقد التسعينيات من القرن الخامس عشر فيقول: «أخبرنى چورچ لوبيز، وميجويل فاز بأن كل اليهود الذين يجيئون من البرتغال يرتدون إلى اليهودية عندما يحضرون إلى البندقية، ويرون أن ذلك عمل مشروع نظرًا لإجبارهم على اعتناق المسيحية. وهو أمر غير حقيقى بالمرة؛ حيث إن آباءهم اعتنقوا المسيحية وعاشوا مسيحيين طوال حياتهم».

وعندما اشتد ساعد محاكم التفتيش فى البندقية نحو عام ١٥٨٠، أصبح من الضرورى إعطاء الجالية اليهودية المشتغلة بالتجارة هناك ضمانات كافية لإدخال الطمأنينة إلى قلوبهم. وعلى وجه الخصوص أصبح هذا ضروريًّا بعد أن ألقت محكمة تفتيش البندقية ـ على غير عادتها ـ القبض على يهودى يدعى نيمياس عام ١٥٨٨، حيث إن ذلك بدا إيذانًا من جانبها بنبذ سياستها المتسامحة. وفى عقد الثمانينيات من القرن السادس عشر وجهت إلى المسيحيين الجدد أمثال جاسبار ربيرو وعائلة فيليبى اتهامات خطيرة، مفادها أنهم أتوا بأفعال مشينة فى البندقية، ولكن وضع اليهودى نيمياس كان مختلفًا فهو لم يفعل أى شىء من شأنه أن يلقى بظلاله على صدق إيمانه بالمسيحية. عاش نيمياس فى فيرارا وقبض عليه أثناء زيارة عابرة إلى البندقية رغم أنه لم يتهم بإثارة أى شغب فى هذه المدينة، والعجيب أن تهمته تلخصت فى أنه تظاهر باعتناق المسيحية فى مكان بعيد هو إقليم فلاندرز، وبعد أن كانت البندقية تتبع سياسة إغراء اليهود بالاستمساك بأهداب الدين المسيحى، كما أوصى بذلك البابا يوليوس الثالث، نرى المسؤولين هناك يطالبون بضرورة ردع اليهود المتنصرين فى أوروپا لوضع حد لنزيف الثروات الذى يهدد بإضعاف العالم المسيحى برمته، وفى هذا الصدد اشتكى ماتويكى قائلًا:

«إن المارانو «أى اليهود المتحولين إلى المسيحية» يقررون الذهاب إلى القسطنطينية تصحبهم ثرواتهم الطائلة؛ حيث يعيشون تحت الحكم العثمانى مثلما فعل منديس حديثًا عندما ذهب إلى هناك ومعه ثروته الهائلة، ودفع هذا الرجل ثلاثين ألف كرونة لمجرد أن يتكرم السلطان عليه فيسمح له بتقبيل يده، وهو أمر من النادر أن يسمح به لليهود. وفى كل يوم نرى يهودًا آخرين يحذون حذوه

ويرحلون مما يلحق بالعالم المسيحى ضررًا بالغًا. وإلى جانب المكسب العظيم الذى تجنيه تجارتنا من وراء بقاء هؤلاء اليهود بثرواتهم فى أراضينا، يمكننا فى بعض المناسبات الاستفادة منهم ضد أعداء عقيدتنا. أما إذا حدث العكس فسوف يستفيد الأتراك من ثرواتهم ويستغلونهم للإضرار بالمسيحية».

ولعلنا نذكر أن ألفارو منديس كان ممول كاترين دى ميديتشى وناصحها الأمين، وكان المفوض الباباوى أشد ما يكون حرصًا على إلقاء القبض على هذا اليهودى المهاجر الثرى أثناء مروره بالبندقية عام ١٥٨٥.

واتضح أن المكتب المقدس فى روما كان يعد قائمة بأسماء كل المهاجرين من إسپانيا بهدف اقتفاء آثارهم وتتبع خطاهم فى جميع أنحاء أوروپا. وقد قامت محاكم التفتيش فى كل من فلورنسا وچنوة وراجوسا بمصادرة ثروات عدد من اليهود المتنصرين، وأمام ضغط سلطات البندقية على الكاردينال سانتا سيفيرنا، أقر بأن الكرسى الباباوى سبق له أن أعطى امتيازات للمسيحيين الجدد، ولكنه ذكر أن الظروف الآن قد تغيرت، وأن البابا بولس الرابع قام بإلغاء هذه الامتيازات، الأمر الذى أدى إلى انزعاج حكومة البندقية والتجار اليهود المنحدرين من أصول إسپانية وبرتغالية. واضطرت سلطات البندقية إلى إدخال الطمأنينة فى نفوس يهود البندقية القادمين من شبه جزيرة أيبريا. وفى صيف عام ١٥٨٩، أصدر مجلس شيوخ البندقية ميثاقًا لتنظيم هجرة اليهود السفارديم إلى البندقية، وهو ميثاق يهدف إلى إيجاد طائفة من اليهود تحتل مكانتها بين اليهود المنحدرين من أصل ألمانى واليهود القادمين من منطقة الشرق الأوسط ممن كانوا رعايا السلطان التركى. وكان من المفروض فى هذه الطائفة اليهودية الجديدة أن تتكون من السفارديم الذين لا يدينون بالولاء للأتراك سواء جاؤوا من العالم الغربى أو من بلاد المشرق. وتكفل هذا الميثاق رسميًّا بإحضار هذه الطائفة اليهودية الجديدة، فضلًا على توطينهم فى ميناء البندقية. ومثلما حدث فى عام ١٥٧٣ قدم الميثاق الجديد لليهود ملاذًا آمنًا، وتعهد بعدم التعرض لهم بالاضطهاد لأسباب دينية، ولكن البندقية تعمدت أن تصنع ميثاقها الجديدة بطريقة غامضة تحاشيًا لإغضاب محاكم التفتيش، واقتصرت مدة سريانه على عشرة أعوام. والغريب أن المفوض الباباوى لم يثر أية اعتراضات عليه، غير أن البابا ما لبث فى السنوات التالية أن عبر عن شىء من السخط والاحتجاج الذى لم تأخذه سلطات البندقية مأخذ الجد؛ حيث ساورها شك فى أن يكون موقف البابا من اليهود هو موقفها نفسه منهم. والجدير بالذكر أن موقف البابا كليمنت الثامن «١٥٩٢ ـ ١٦٠٥» من أثرياء اليهود كان يختلف عن موقفه من فقرائهم، فأساء معاملتهم فى روما فى حين أنه أكرم وفادة اليهود الذين استثمروا

رؤوس أموالهم فى الدول الرومانية الباباوية. وفى عام ١٥٩٤، عبر السفير پاولو باروتا عن دهشته من المرسوم الباباوى الذى منح جميع اليهود فى مدينة أنكونا الفارين من بلاد الشرق الأوسط ممرًّا حرًّا وآمنًا مدى الحياة، فى حين كان اليهود فيما سبق مقيدين لا يستطيعون التنقل من مكان لآخر بدون استخراج ترخيص بذلك من الكاردينال المختص. وإذا دل ذلك على شىء فإنما يدل على أن حسابات المكسب والخسارة لعبت دورًا مهمًّا فى تحديد مواقف الدولة والكنيسة الكاثوليكية من اليهود.

وبظهور مدينة أنكونا كمنافس، اشتدت حاجة البندقية إلى وجود اليهود السفارديم فيها. وبسبب عدم وضوح موقف البابا من اليهود، أشاحت البندقية بوجهها عن أية اعتراضات باباوية على انتهاجها سياسة متسامحة نحوهم.. وعلى أية حال عبر الدوج ليوناردو دونا عن الروح التى سادت البندقية تجاه اليهود المتحولين إلى المسيحية حين قال فى أواخر القرن السادس عشر: «من الأفضل لهم أن يعيشوا كيهود فى الجيتو ويلبسوا القبعات الصفراء التى تميزهم من أن يعيشوا بين المسيحيين ويلبسوا قبعاتهم السوداء ويرتادوا كنائسهم ويؤدوا طقوسهم المقدسة بروح زائفة فيجلبون العار إلى الله والفضيحة إلى المدينة. أى أن الردة الواضحة إلى اليهودية أفضل من تلويث المسيحية بتهويدها».

ويمكن القول إن الميثاق المشار إليه لم يفعل أكثر من أنه صاغ سياسة مجلس شيوخ البندقية فى قالب قانونى. كان حكام البندقية يشعرون فى دخيلتهم بالغبطة لو أن اليهود المتنصرين صرحوا بيهوديتهم دون مواربة، وها نحن نرى هؤلاء الحكام لا يخفون رغبتهم فى اجتذاب اليهود المرتدين عن المسيحية إلى مدينتهم. وكان الدافع الاقتصادى هو السبب فى انتهاج حكومة البندقية هذه السياسة المتسامحة، ونجم عن اتباع هذه السياسة تشجيع الأجانب على الاستقرار فى البندقية التى استفادت من الجمارك والضرائب المفروضة عليهم وعلى أنشطتهم، وكان من الطبيعى للغاية أن يشعر يهود البندقية بحاجتهم إلى الحصول على ضمانات رسمية أو غير رسمية ضد مقاضاتهم لأسباب دينية، ما داموا يمارسون شعائرهم اليهودية بحصافة ولباقة دون إيذاء مشاعر المسيحيين، ويمكن القول إن السياسة التى اتبعتها البندقية نحو اليهود كانت بوجه عام أقرب ما تكون إلى سياستها نحو الوافدين البروتستانت. وبحلول أوائل القرن السابع عشر تبين صدق القول بأن «محكمة التفتيش ليس بمقدورها أن تفعل شيئًا ضد اليهود».

ويخبرنا السفراء والقناصل فى الإمبراطورية العثمانية أن يهود القسطنطينية كانوا يحتكرون التجارة معهم، على نحو ما ذكرنا، يشترون الأصواف والأقمشة والشبة، الأمر الذى جعل شركات

البندقية الممثلة فى القسطنطينية تستخدم كوسطاء لهم وتدفع لهم من أجل ذلك أعلى الأجور. وفى عام ١٥٦٠ وصل عدد الشركات التى تزاول التجارة فى البندقية نحو عشر أو اثنتى عشرة شركة، ولكن بعد مضى نصف قرن نقص عددها إلى خمس شركات فقط. غير أن هذه العلاقات السعيدة بين الأتراك واليهود لم تدم؛ حيث إن اليهود تعرضوا لاضطهاد الأتراك حسب مزاج السلاطين المتقلب، وكان اليهود المارانو الأثرياء المرتدون عن المسيحية والقادمون من البرتغال فى طليعة من وقع عليهم هذا الاضطهاد، واشترك مع الأتراك فى إلحاق الأذى بهم بنو جلدتهم اليهود المحليون المولودون فى تركيا؛ مما شجع سلطات البندقية على السعى إلى إغرائهم بالهجرة إليها.

بصدور ميثاق البندقية الخاص باليهود عام ١٥٨٩ أدرك مفوضو الكرسى الباباوى أن جمهورية البندقية تضع العراقيل أمام محاكم التفتيش، الأمر الذى جعل البعض يشتكون من الصعوبات الكأداء التى تحول دون تقديم اليهود المرتدين إلى المحاكمة، ولكن فى عام ١٦٠٨ بلّغ البعض محاكم التفتيش عن يهوديين هما موسى ويوسف مسعود، اللذان ظلا يعيشان فى جيتو البندقية منذ عام ١٥٨٨ باسمين مسيحيين هما أنتونيو رودريج، ومانويل داكوستا، غير أن المسؤولين فى البندقية قاموا بعرقلة محاكمتهما. وعبثًا حاول المفوض الباباوى أن يطلب منهم نسيان مصالحهم الدنيوية ويتذكروا واجبهم نحو الله، لكن مناشدتهم ذهبت هباء منثورًا، فقد انبرى دوج البندقية للدفاع عن اليهود الذين أرغمتهم إسپانيا على اعتناق المسيحية قائلًا إن هذا الإرغام لا يعنى مطلقًا أنهم أصبحوا مسيحيين بالفعل. ومن ثم فليس لمحاكم التفتيش الحق فى محاسبتهم، ومرة أخرى أخرس الدوج رجال الإكليروس بتذكيرهم بالمراسيم التى أصدرها البابا من أجل معاملة المسيحيين الجدد بالحسنى، ثم أضاف بأنه لا يعترف بإلغاء البابا بولس الرابع هذه المراسيم السابقة.

وتدل قضية دياز المثارة عام ١٦٢١ على شدة تعاطف قضاة البندقية المدنيين مع اليهود المرتدين، واستعدادهم لمنحهم الحصانة ضد الملاحقة والاضطهاد. ودياز هو لقب تاجرين يهوديين قادمين من البرتغال، هما جورج وفرناو دياز، عاشا فى أبرشية يقال لها سان ماركيولا فى كانا ريجيو فى الفترة من ١٦٠٢ إلى ١٦١٥، وجاءهما قريب للزيارة ولكنه توفى أثناءها فتم دفنه فى مدافن كنيسة الأبرشية، ومما يدل على أن الأخوين عاشا كمسيحيين أنهما علقا فى منزلهما صور المجوس الثلاثة وصورة مريم العذراء، فضلًا على أنهما كعادة المسيحيين أشعلا مشعلين أمام بابهما يوم جمعة الآلام أو الجمعة العظيمة. ثم سافرت هذه العائلة لفترة وجيزة فى الخارج ولكن أحد أفرادها عاد إلى البندقية وهو يحمل اسما يهوديًّا، أى أنه نبذ الدين المسيحى، وبعد مضى ثلاثة أعوام تقريبًا اكتشف بعض الأهالى أمر هذا المرتد فقاموا بتبليغ محاكم التفتيش عنه.

واتضح عند القبض عليه أنه يحمل تعهدًا من سلطة البندقية المدنية بالسماح له بالسفر والانتقال فى أمان، واحتدم جدال فى مجلس شيوخ البندقية حول وضعه القانونى انتهى بإخلاء سبيله وأمره بمغادرة المدينة، وبذلك تكون البندقية قد أوفت بتعهداتها وامتنعت عن اضطهاده ومحاكمته بتهمة الردة إلى اليهودية، الأمر الذى جعل محاكم تفتيش البندقية تستشيط غضبًا. وكانت هذه الحادثة سابقة خطيرة؛ حيث إنها شجعت المسيحيين الجدد على المجاهرة بردتهم إلى الدين اليهودى.

وليس هناك أية إجابة دقيقة حول مدى نجاح سياسة البندقية المتسامحة فى اجتذاب اليهود إليها، فرغم هذه السماحة أصر قانون البندقية على ضرورة أن يعيش اليهود داخل الجيتو، وفى عام ١٥٩١، ثارت المخاوف من أن يكون اليهودى الثرى جوا لوبيز الذى كان أثيرًا إلى قلب البابا سكستوس قد رحل من البندقية إلى سالونيكا، ورغم أن صدور الميثاق لم يغر أغلبية اليهود بالهجرة من القسطنطينية إلى البندقية، فإن عددًا منهم مثل إبراهام كابيلفو ورفيقه چوزيف ديلا كومار هاجروا من القسطنطينية ومن موانى أوروبا إلى البندقية، ويقال أيضًا إن التاجر اليهودى الفاحش الثراء صامويل كوركاس غادر أنكونا واستقر فى البندقية. كان الجانب الأعظم من التجارة فى يد اليهود والأتراك، ويقدر عدد التجار اليهود فى البندقية عام ١٦٠٨ ـ ١٦٠٩ بنحو ثمانية وخمسين تاجرًا، ارتفع إلى ما يربو على المائتى تاجر، ولا يمكن معرفة المارانو أو اليهود النصارى منهم على وجه التحديد، ولكن يجدر بالذكر أن هكتور منديس برافو الذى عاش فى جيتو البندقية من عام ١٦٠٧ حتى عام ١٦١٢ قدم إلى محكمة تفتيش لشبونة ستة وعشرين اسمًا مرتدًّا، منهم ستة عزّاب وعشرون متزوجًا.

كان التجار اليهود فى البندقية مصدرًا رئيسيًّا من مصادر دخلها فى حصيلة الضرائب والجمارك المفروضة عليهم، يرتفع أحيانًا وينخفض أحيانًا أخرى طبقًا لتغير الظروف، وكانت العائلات اليهودية المهاجرة إلى البندقية تحمل مكانة مرموقة مثل عائلة الكاميس فى پيزا وعائلة الجيزوروم فى ليفورنو.

ويذكر أن اليهودى إيزاك مونيس الذى راجت تجارته، قال إنه لعدة أعوام يدفع ما بين ثلاثة آلاف إلى أربعة آلاف دوقة سنويًّا، كما أن يوسف بن إبراهام سافى دفع لأمير البندقية أكثر من خمسين ألف دوقة، ورغم أن طبقة النبلاء الحاكمة فى البندقية سمحت لبعض اليهود بشرف الانضمام إليها نظير مبالغ باهظة، فإن التجار اليهود بوجه عام كانوا يتمتعون بالثراء دون الانتماء إلى طبقة الأشراف.

وفى خارج الجيتو انتعشت أحوال عائلة يهودية قادمة من إسپانيا تلقب بعائلة فونسا، التى تمتعت بالانضمام إلى صفوف أشراف البندقية أثناء حربها ضد جزيرة كريت. ورغم الشكوك المثارة حول يهوديتها، فقد انبرى قسيس أبرشية سان چيرميا للدفاع عنها بقوة مؤكدًا أنها عائلة كاثوليكية ما فى ذلك ريب. ونحو السبعينيات من القرن السابع عشر أصبح واضحًا أن الجالية اليهودية المقيمة فى البندقية على الدوام زاد عددها نتيجة هجرة اليهود من شرق البحر الأبيض المتوسط إلى تلك المدينة، فضلًا على هجرتهم من موانى إيطالية أخرى تتبع سياسة حماية اليهود السفارديم ممن سبق لهم التحول إلى الدين المسيحى. ففى الفترة من ١٦٣٣ إلى ١٦٦٦ حصل اليهود المهاجرون إلى البندقية على خمسة وأربعين تصريحًا بالإقامة هناك كأفراد وعائلات، علمًا بأن معظمهم كان يقطن فى البندقية لمدة عشرة أعوام أو أكثر مما جعلهم فى غير حاجة إلى تصاريح إقامة.

يقول سيمون لوزاتو إن البندقية استفادت من قدوم هؤلاء اليهود إليها؛ لأنه كانت لهم علاقات متينة وروابط قوية بالموانى والبلاد الغربية مما وسع دائرة نشاط البندقية التجارى.

باختصار كانت الجدوى الاقتصادية هى العامل البارز فى سعى البندقية لاجتذاب اليهود، وكان العامل الاقتصادى هو الأساس الذى بنى عليه لوزاتو دفاعه عن اليهود، وهذه حقيقة يؤكدها الباحث الإنجليزى السير دادلى كارلتون، ولكن حكومة البندقية ومجلس شيوخها كانوا يتورعون عن التصريح بهذه الحقيقة، وفضلوا التعبير عنها بكياسة وحصافة تجنبًا لإيذاء مشاعر الكنيسة ومحاكم التفتيش، فهم تارة يقتبسون أحكام المراسيم الباباوية التى تدين سياسة إرغام اليهود على اعتناق المسيحية، وتارة أخرى يبررون هذه السياسة بالقول إن التسامح مع اليهود الذين يجاهرون بيهوديتهم سوف يقضى على ظاهرة التقية وما تمثله من خطر على الكنيسة الكاثوليكية. ومن ثم فلا مناص من استئصال المارانو عن المجتمع المسيحى. وبهذه الروح سعت البندقية إلى اجتذاب اليهود السفارديم للاستقرار فيها بحيث لا يصبحون مجرد عابرى سبيل أو زوار ترانزيت. وبطبيعة الحال أثارت هذه السياسة غيظ الكنيسة وحفيظتها، فأنحى الكاردينال ألبيرى باللائمة على أهل البندقية قائلًا: إن فتح ميناء حر أمام الأتراك والكفرة والهراطقة بالولادة والهراطقة بالنشأة واليهود المولودين فى العقيدة الموسوية شىء فظيع، حتى وإن كانت اعتبارات الكسب والتجارة الدافع إليه، ولكن ليس من سلطة أى حاكم زمنى منح هذه الامتيازات للمسيحيين الداعين إلى التهويد أو المرتدين أو الهراطقة بطريقة تستثنيهم من العقاب. إن البابا نفسه لا يمكن أن يسمح بذلك دون أن يجلب العار على الكنيسة.

يتضح لنا مما تقدم أن محكمة تفتيش البندقية انتهجت سياسة متسامحة مع المسيحيين الجدد، أى اليهود المتحولين إلى الدين المسيحى، وكذلك اليهود السفارديم، وامتنعت هذه المحكمة عن محاكمة كثير من اليهود المارانو الذين تخلوا عن المسيحية وارتدوا إلى اليهودية، وتلقى الوثائق الباقية الضوء على اليهود المتأرجحين بين العقيدتين اليهودية والمسيحية وعلى اليهود النادمين على ردتهم إلى الدين اليهودى، واليهود الذين استمسكوا بهذه الردة.

وكانت البندقية تختلف اختلافًا جذريًّا عن إسپانيا والبرتغال، فالبندقية تحتضن اليهود الذين يمارسون طقوسهم الدينية علنًا، فى حين كانت إسپانيا والبرتغال تنكلان بهم وتنفيانهم من أراضيهما، صحيح أن البندقية فرضت بعض القيود على اليهود مثل الإقامة فى الجيتو ولبس الشارة الصفراء، ولكنها سمحت لهم بأداء طقوسهم الدينية فى وضح النهار، ثم إن بعض اليهود غادروا ميناء البندقية على ظهر السفن التى أقلتهم إلى بلاد المشرق، الأمر الذى اعتبر خيانة عظمى من وجهة النظر المسيحية. وبطبيعة الحال لم تكن السياسة التى اتبعتها إسپانيا لإرغام اليهود على اعتناق المسيحية مجدية، فهى تدفعهم إلى التظاهر بالمسيحية وممارسة الشعائر اليهودية سرًّا، وفى العادة كان الرعيل الأول من هؤلاء اليهود المارانو يجهل التعاليم المسيحية. ففى عام ١٥٤٠ عندما ألقى القبض على نحو مائة يهودى متحول إلى المسيحية وهم فى طريقهم من البرتغال إلى أنتويرب اتضح أن معظمهم لا يعرفون معنى «أبانا الذى فى السموات»، و«السلام عليك» يا مريم التى حفظوها باللغة اللاتينية عن ظهر قلب، بل إنهم لا يعرفون على وجه التحديد المكان الذى ولد فيه السيد المسيح، ومن المعروف أن كثيرًا من اليهود المارانو فى شبه الجزيرة العثمانية تمكنوا من العودة إلى حظيرة الدين اليهودى فى بلاد مثل القسطنطينية أو سالونيكا أو صفد فى الجليل. ويشكو بعض اليهود النصارى من أنهم رغم اندماجهم فى المجتمع المسيحى يلقون فى محاكم التفتيش عنتًا، ومن الأمم إعراضًا واستهزاء وتشكيكًا فى عقيدتهم الدينية، وهناك شواهد تدل على أن اليهود الذين هاجروا من إسپانيا إلى البندقية وليفورنو، عبّروا عن ولائهم وشوقهم إلى موطنهم الأصلى فى إسپانيا، كما تدل على ذلك الشواهد المقامة على قبورهم.

ويمكن النظر إلى اليهود المتحولين إلى المسيحية من عدة وجهات نظر. فهو فى نظر البعض إنسان تقطعت الصلة التى تربطه بالدين اليهودى، ولكنه رغم ذلك شديد التعلق به، ولهذا نرى كارل جيبهاردت يصف المارانو بأنه «كاثوليكى لا يؤمن بالعقيدة الكاثوليكية، ويهودى تنقصه

المعرفة. ومع ذلك فهو يرغب فى أن يكون يهوديًّا». ويذهب إسرائيل ريفاه إلى أن المارانو يمثلون الرفض الجماعى للمذهب الكاثوليكى، كما يمثلون الرغبة العنيدة المتشبثة بالعودة إلى التقليد اليهودى، غير أن بعض الباحثين الآخرين يصورون المارانو على أنهم قوم كانوا يودون قبول المذهب الكاثوليكى قبولًا كاملًا لولا شك العالم المسيحى فيهم. وهناك فريق ثالث يرى أن المارانو ليسوا سوى جماعة من المنافقين الذين لا يؤمنون بأى من الدينين اليهودى والمسيحى، ولكنهم يؤمنون بالدين الذى يخدم مصالحهم، ومن ثم ذبذبتهم وتأرجحهم بين الدينين.

وأيًّا كان الحال فقد كان المارانو موضع شك من كلا الفريقين المسيحى واليهودى على حد سواء. وقد عبر الحبر البرتغالى إيزاك كارو نحو عام ١٥٠٠ عن هذا بقوله إن العالم المسيحى يعتقد أن هؤلاء اليهود المتحولين لم يعتنقوا الدين المسيحى لأنهم يؤمنون به، ولكنهم فعلوا ذلك لأنهم يخشون على حياتهم من القتل، كما أنهم فى واقع الأمر لا يؤمنون بأى من الدينين. وهذا ما يكرره إيزاك أبرا فافيل عندما يخاطب اليهود قائلًا: «أنتم فى نظر الآخرين هراطقة ومؤمنون بالمذهب الأبيقورى الداعى إلى مذهب اللذة، وتنكرون كلا الدينين»، ولهذا شاع بين كثير من المسيحيين اعتقاد بأن اليهودى المارانو إنسان غير مخلص ولا يؤمن بأى شىء على الإطلاق، وهذا ما حدا بچون فلوريو فى قاموسه الإنجليزى للكلمات الإيطالية الصادر عام ١٦٠٠ إلى تعريف كلمة المارانو على النحو التالي: «المارانو كنية عن الإسپان المنحدرين من أصل يهودى أو كافر، والذين يجهل آباؤهم مبادئ المسيحية جهلًا تامًّا، ولكنهم محافظةً على مصالحهم يتظاهرون بأنهم مسيحيون».

* * *

كتب وأبحاث أخرى للمؤلف

أولًا: كتب باللغة العربية

١ ـ برتراند راسل الإنسان، الدار القومية القاهرة، ١٩٦١، ١٩٦٦.
٢ ـ دراسات تمهيدية فى الرواية الإنجليزية المعاصرة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٦.
٣ ـ توفيق الحكيم الذى لا نعرفه، مطبعة وهدان، ١٩٧٤.
٤ ـ اتجاهات سياسية فى المسرح قبل ثورة ١٩١٩، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٩.
٥ ـ برتراند راسل، تأليف آلان وود (ترجمة)، الأندلس، بيروت، ١٩٨١، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٨٨.
٦ ـ س. ب. سنو والثورة العلمية، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨١.
٧ ـ موسوعة المسرح المصرى البليوجرافية (١٩٠٠ ـ ١٩٣٠)، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢.
٨ ـ موقف ماركس وأنجلز من الآداب العالمية، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ١٩٨٤.
٩ ـ شكسبير فى مصر، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦.
١٠ ـ ماذا قالوا عن أهل الكهف، الهيئة العامة للكتاب القاهرة، ١٩٨٦.
١١ ـ چورچ أورويل (حياته وأدبه)، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧.
١٢ ـ الأدب الروسى قبل الثورة البلشفية وبعدها، الألف كتاب الثانى، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٩.
١٣ ـ وول سوينكا (ترجمة) الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٩.
١٤ ـ أدباء روس منشقون فى عهد چوزيف ستالين، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩١.
١٥ ـ الأدب الروسى والبرويسترويكا، دار الهلال، القاهرة، ١٩٩١.

obeikandi.com

١٦ ـ الأدب والجنس، دار أخبار اليوم، القاهرة، ١٩٩٣.
١٧ ـ الثالوث المحرم، دار الهلال، القاهرة، ١٩٩٤.
١٨ ـ الشذوذ والإبداع، دار الهلال، القاهرة، ١٩٩٥.
١٩ ـ دراسات فى الأدبين الإنجليزى والأمريكى، كلية الألسن، جامعة عين شمس، ١٩٩٥.
٢٠ ـ من ستالين إلى جوربا تشوف، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ١٩٩٦.
٢١ ـ الإلحاد فى الغرب، سينا للنشر، ومؤسسة الانتشار العربى، القاهرة وبيروت، ١٩٩٧.
٢٢ ـ الهرطقة فى الغرب سينا للنشر، ومؤسسة الانتشار العربى، القاهرة وبيروت، ١٩٩٧.
٢٣ ـ العلم والدين تأليف برتراند راسل (ترجمة) دار الهلال، ١٩٩٧.
٢٤ ـ الرجل الذى مات تأليف د. هـ. لورانس (ترجمة) دار الهلال.
٢٥ ـ ملحدون محدثون ومعاصرون، سينا للنشر ومؤسسة الانتشار العربى، ١٩٩٨.
٢٦ ـ رباعيات الشذوذ والإبداع، سينا للنشر ومؤسسة الانتشار العربى، ١٩٩٨.
٢٧ ـ اليهود والأدب الأمريكى المعاصر، دار الهلال.
٢٨ ـ موسوعة الرقابة والأعمال المصادرة فى العالم، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، القاهرة، ١٩٩٨.
٢٩ ـ فى مدح الكسل ومقالات أخرى تأليف برتراند راسل (ترجمة) المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٨.
٣٠ ـ اليهود والأدب الأمريكى المعاصر، دار الهلال، نوفمبر، ١٩٩٨.
٣١ ـ صورة اليهودى فى الأدب الإنجليزى، دار الهلال، مارس، ١٩٩٩.
٣٢ ـ الهولوكست بين الإنكار والتأكيد، دار الهلال ديسمبر، ٢٠٠٠.
٣٣ ـ اليهود فى الأدب الأمريكى فى أربعة قرون، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠١.
٣٤ ـ الهولوكست فى الأدب الأمريكى، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠١.
٣٥ ـ الهولوكست فى الأدب الفرنسى، دار نهضة الشرق، يناير، ٢٠٠٢.
٣٦ ـ الهولوكوست فى الأدب الروسى، دار نهضة الشرق، يناير، ٢٠٠٢.
٣٧ ـ محاكم التفتيش، دار الهلال، ٢٠٠٢.
٣٨ ـ محاكم التفتيش فى إسپانيا، مركز الدراسات ـ المعلومات القانونية لحقوق الإنسان، القاهرة، ٢٠٠٢.

ثانيًا: مقال باللغة العربية

نقد رواية العنقاء تأليف لويس عوض، فبراير، ١٩٧٠.

obeikandl.com

ثالثًا: كتب باللغة الإنجليزية

1- Naguib Mahfouz, The Beginning and the End, Translation, The American Univ. in Cairo, 1975.
2- George Orwell as an Ambivalent Writer, National Bookshop, Cairo, 1987.
3- Animal Farm, National Bookshop, Cairo, 1987.
4- Nineteen Eighty Four, National Bookshop, Cairo, 1987.
5- Hardy's Tragic and Ironic Vision in Tess, National Bookshop, Cairo, 1978.
6- Shakespear in Egypt, Rapack, Cairo, 1980.
7- English Literary Criticism, Univ. Books, Tanta, 1985.
8- Macbeth, Anglo Egyptian Bookshop, Cairo, 1989.
9- The Mayor of Casterbridge, Anglo-Egyotian Bookshop, Cairo.
10- Sons and Lovers, Anglo-Egyptian Bookshop, Cairo, 1989.
11- Joseph Andrews, Anglo-Egyptian Bookshop, Cairo, 1989.
12- King Lear, Anglo-Egyptian Bookshop, Cairo, 1989.
13- Merchant of Venice, Anglo-Egyptian Bookshop, Cairo,1989.
14- Jane Eyre, Anglo-Egyptian Bookshop, Cairo, 1989.
15- A Passage to India, Anglo-Egyptian Bookshop, Cairo, 1989.
16- Robinson Crusoe, Anglo-Egyptian Bookshop, Cairo, 1989.
17- Animal Farm, Anglo-Egyptian Bookshop, Cairo, 1989.
18- Forth coming: Egypt in the Modern British Novel: A Colletion of Articles on Newby, Ghalie, Enright, Forster, Liddel, and Olivia Manning, published in AlAhram Weekly in the following issues, 4 July, 5 September, 10, 24 October (1991) and 23, 30, January, 1, 23 April (1992).

رابعًا: مقالات باللغة الإنجليزية

1- John Wain's «Young Visitors» Faculty of Alsun Journal, 1975.
2- «King Lear as a Religious Play» Faculty of Alsun Journal, 1975.
3- «Orwell as a Literary Critic» Faculty of Alsun Journal, 1975.
4- «The Development of Liberal Culture in Modern Egypt» a series of articles published in the Egyptian Gazette in the following issues, 23, 30 March, 6, 13, 20, 27, 28 April, 4, 11 May, 1983.